الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 03

معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدن والتعمير

الرقم التسلسلي.....

الرمز.....

مذكرة ماستر

الشعبة: تسيير التقنيات الحضرية **التخصص: تسيير الجماعات المحلية والحوكمة**

تقييم الحوكمة في تسيير الجماعات المحلية
حالة بلدية ميلة

مقدمة من طرف الطالبتين **تحت إشراف الأستاذ**

بوفلغة مريم **أحسن بن ميسي**

منصوري نبيلة

السنة الجامعية 2019/2018

اهـــــــــداء نـــبـــــــلة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم , وعلى اله وصحبه الميامين , ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

- إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله , إلى الحنون التي لم تدخر جهدا في تربيتي أمي الغالية بخوش حكيمة.

- إلى من احمل اسمه بكل اعتزاز وفخر , إلى الغالي الذي تشققت يداه في سبيل رعايتي أبي العزيز منصوري محمد الشريف .

- إلى قرة عيني ووحيدتي التي لا يحلو لي شيء بدونها أختي ليندة منصوري

- إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله أخواي الحبيبين نصر الدين منصوري ونضال منصوري

- إلى من جمعني بهم القدر , عائلتي الثانية عائلة بوشطاط من كبيرهم لصغيرهم

- إلى رفيقات الدراسة التي جمعتني بهم أيام لا تعوض وبالأخص رفيقة الدرب والغالية بوفلغة مريم

- إلى كل من ترك انطباعا ايجابيا في نفسيتي , إلى المقربات مني , إلى صديقاتي

إلى كل من أحبهم .....

اهدي لكم هذا العمل المتواضع ...

مع كل الحب والود.

اهـــــــداء

مريم

بدانا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الإيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى منارة العلم والامام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة حمدي نادية.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز بوفلغة رابح

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي

إلى من ساعدوني وتقاسموا معي افرحي وأحزاني الى من ساندوني وقت ضعفي زوجي الغالي شوفي لخضر وأختي الحبيبة ريان بوفلغة

إلى ابني الغالي وقرة عيني وحبيب فؤادي شوفي إباء

إلى كل عائلتي دون استثناء عائلة بوفلغة –عائلة حمدي بالأخص خالتي الغالية سامية وحفيظة والى حبيبتي الغالية سمية وخالي بن عياش حسين وعائلة زوجي شوفي دون أن انسى احبتي انيس – وسيم – ايوب بورواق وامهم أختي حسيبة

. إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا إلى صديقاتي وزميلاتي والى رفيقة دربي منصوري نبيلة

. إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام ومدربي احمد بوستة

شكر وعرفان

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث المتواضع , نحمد الله عز وجل ونشكره على هذه النعمة التي منا علينا بها فهو العلي القدير كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ القدير السيد بن ميسي أحسن ,الذي لم يبخل علينا بشيء بل وقدم لنا كل جهد ونصح ومعرفة خلال مرحلة انجاز هذا البحث.

– كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث وبالأخص حسام الذي لم يبخل علينا بنصيحة كما نخص بالشكر أساتذتنا الكرام الذين رافقونا خلال مشوارنا الجامعي دون استثناء

– إلى الذين كانوا عون لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا

– إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات..

– كما نقدم شكر من نوع خاص لكل من وقف في طريقنا وعرقل مسيرة بحثنا, لكل من بعث في نفسي روح العناد لأصل إلى هذا اليوم .

فكل الشكر والاحترام لكم.....

مخطط العمل

إهداء..... VI
اهداء.....VI
شكر وعرفان..... VI
الفهرس.....VI

قائمة الجداول VI
قائمة الصور.....VI

قائمة المنحنيات.....VI
مقدمة عامة.....01

الإشكالية.....01-04

الفصل الأول :مفاهيم عامة حول الحكامة

مقدمة الفصل الأول 05

المبحث الأول مفاهيم حول الحكامة

تمهيد.....06

1 تعريف الحكامة 06-08

2 أنواع الحكامة 09

2-1 حكامة اقتصادية..... 10

2-2 حكامة سياسية.....10

2-3 حكامة إدارية 10

2-4 حكامة شاملة 10

3 المعايير التي تتميز بها الحكامة 10

3-1 معايير الحكامة حسب البنك الدولي لشمال إفريقيا..... 11

2-3 معايير الحكامة حسب برنامج الأمم المتحدة 11
3-3 معايير الحكامة حسب منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية..... 11
4-3 معايير الحكامة في الجزائر 11
1- النزاهة.....11
2- المساءلة..... 11
3- المشاركة 12
4 - العدالة 12
5- الشفافية 12
4- خصائص الحكامة..... 12
5- المبادئ العامة للحكامة 13
6- شروط الحكامة 13
7- تحديات الحكامة المحلية في الجزائر 13
1-7 تحديات سياسية و إدارية و قانونية.....13
2-7 تحديات اقتصادية واجتماعية 14
8 - فواعل الحكامة.....15
9-أهداف الحكامة 15
خلاصة المبحث.....16
المبحث الثاني: الجماعات المحلية
تمهيد 17
1-تعريف الجماعات المحلية.....17
2- خصائص الجماعات المحلية.....18

2- خصائص الجماعات المحلية.....18

- ا الاستقلالية الإدارية للجماعات المحلية 18

- ب الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.....19

3- أسباب نشأة الجماعات المحلية.....19

4- مهام الجماعات المحلية .....20.

4-1 المحافظة على الممتلكات.....20

4-2 التجهيز العام 20

4-3 المحيط والعمران 20

4 -4 النشاط الاجتماعي 20

خلاصة المبحث 21

المبحث الثالث : تقديم مدينة ميلة

تمهيد.....22

1- الدراسة التاريخية لمدينة ميلة 22

2- موقع مدينة ميلة..... 23

3- التقسيم الاداري.....24

ا- المرحلة الأولى 1977- 1987.....25

ب- المرحلة الثانية 1987 – 1998 25

ج- المرحلة الثالثة 1998-2008..... 26

د- المرحلة الرابعة 2008-2015 26

5- بطاقة تقنية لمدينة ميلة.....27

خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني العمل التطبيقي

مقدمة الفصل الثاني.....31

تمهيد 32

1- تحليل استمارات المواطنين 32-45

2- تحليل استمارات الخبراء 46-58

خلاصة الدراسة 59

خاتمة الفصل 60

الفصل الثالث: تحليل النتائج, دراسة المشاكل واقتراح حلول

مقدمة الفصل 63

المبحث الأول تحليل نتائج العمل الميداني

تمهيد.....63

1- تحليل استمارات المواطنين.....64

2- تحليل استمارات الخبراء.....65

خلاصة المبحث 66-67

المبحث الثاني: معيقات تطبيق الحكامة بالبلدية

تمهيد 68

1- معيقات سياسية و إدارية و قانونية 68

2- غياب العمل الجمعوي.....69

3- ضعف العلاقة ين الإدارة والمواطن.....70

3-1 ضعف الإعلام 71

3-2 تراجع الخدمات 71

3-3 نقص في استخدام الوسائل الحديثة 72

المبحث الثالث: حلول واقتراحات

تمهيد.....73

1- الآليات السياسية.....73

2- تفعيل مبدأ التشاركية.....73

2-ا الإجراءات الخاصة بالبلدية والحكومات الوطنية 73

2-ب الإجراءات الخاصة بالمواطنين 74

3 توجيهات أساسية لتفعيل الحكامة داخل البلدية.....75

خلاصة المبحث 76

الخاتمة العامة.....77

المراجع 78-79

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم.	العنوان	الصفحة
1.2	عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام	33
2.2	اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية	34
3.2	توفر صفحة الكترونية للبلدية	34
4.2	عرض الميزانية السنوية للبلدية	35
5.2	عرض الميزانية السنوية للبلدية	36
6.2	الإعلان عن الوظائف بالبلدية	36
7.2	التوظيف بالبلدية بحسب المؤهلات	37
8.2	تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة	37
9.2	خدمات البلدية حسب الأولوية والعدالة	38
10.2	السماع لشكاوي المواطنين دون محسوبية	39
11.2	تقديم خدمات حسب الفئة العمرية	39
12.2	عرض انجازات المجلس البلدي أمام المواطنين	40
13.2	الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها	40
14.2	فتح أبواب المداولات لحضور المواطنين	41
15.2	مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع	42
16.2	تجاوب رئيس المجلس مع مشاكل الشعب	42
17.2	تقديم الخدمات في إطار قانوني	43
18.2	استغلال ممتلكات البلدية في إطار قانوني	43
19.2	عرض مشتريات البلدية للمواطنين	44
20.2	عرض تواريخ المداولات للمواطنين	45
21.2	عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام	48

22.2	اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية	48
23.2	توفر صفحة الكترونية للبلدية	48
24.2	عرض تقرير سنوي للمشاريع المنجزة	49
25.2	عرض الميزانية السنوية أمام المواطنين	50
26.2	الإعلان عن الوظائف في وسائل الإعلام	50
27.2	تعامل لجنة التوظيف بعدالة	51
28.2	عدم تعيين الموظفين أقاربهم	51
29.2	تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة	52
30.2	تقديم الخدمات حسب الفئة العمرية	52
31.2	عرض انجازات المجلس أمام المواطنين	53
32.2	الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها	53
33.2	فتح أبواب المداولات أمام المواطنين	54
34.2	استقبال المجلس للمواطنين	54
35.2	رسم سياسة عمل من طرف رؤساء البلدية	55
36.2	تقدم خدمات في إطار قانوني	55
37.2	استغلال ممتلكات البلدية في أغراض رسمية	56
38.2	ارتباط مكافآت البلدية بنتائج تقييم المواطنين	56
39.2	تقيد البلدية بنظام مكتوب لمشترياتها	57
40.2	عقد مداولات وفق تواريخ معلنة	57

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2.1	إجابة البلدية على التساؤلات الموجهة لها في بلدية ميلة	32
2.2	وجود سجل شكاوي للمواطنين ببلدية ميلة	32
3.2	توفر الرقابة داخل البلدية	33
4.2	عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام ببلدية ميلة	33
5.2	اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية	34
6.2	توفر صفحة الكترونية ببلدية ميلة	35
7.2	عرض ميزانية البلدية أمام المواطنين	35
8.2	عرض التقرير السنوي للمشاريع المنجزة ببلدية ميلة	36
9.2	الإعلان عن الوظائف في بلدية ميلة	36
10.2	التوظيف حسب المؤهلات ببلدية ميلة	37
11.2	التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة ببلدية ميلة	38
12.2	خدمات البلدية حسب الأولوية والعدالة ببلدية ميلة	38
13.2	السماع لشكاوي المواطنين دون محسوبية ببلدية ميلة	39
14.2	تقديم الخدمات حسب الفئة العمري ببلدية ميلة	39
15.2	عرض انجازات المجلس البلدي أمام المواطنين ببلدية ميلة	40
16.2	الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ببلدية ميلة	41
17.2	فتح أبواب المداولات لحضور المواطنين ببلدية ميلة	41
18.2	مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع ببلدية ميلة	42
19.2	تجاوب رئيس المجلس مع مشاكل الشعب ببلدية ميلة	42

20.2	تقديم الخدمات في إطار قانوني ببلدية ميلة	43
21.2	استغلال ممتلكات البلدية في إطار قانوني ببلدية ميلة	44
22.2	عرض مشتريات البلدية للمواطنين ببلدية ميلة	44
23.2	عرض تواريخ المداولات للمواطنين ببلدية ميلة	45
24.2	إجابة البلدية على التساؤلات الموجهة لها ببلدية ميلة	46
25.2	تقديم بيانات الذمة المالية ببلدية ميلة	46
26.2	رقابة أعمال المجلس البلدي ببلدية ميلة	47
27.2	وصف كامل لكل وظيفة ببلدية ميلة	47
28.2	عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام ببلدية ميلة	48
29.2	اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية	48
30.2	توفر صفحة الكترونية للبلدية	49
31.2	عرض تقرير سنوي للمشاريع المنجزة ببلدية ميلة	49
32.2	عرض الميزانية السنوية أمام المواطنين ببلدية ميلة	50
33.2	الإعلان عن الوظائف في وسائل الإعلام ببلدية ميلة	50
34.2	تعامل لجنة التوظيف بعدالة ببلدية ميلة	51
35.2	عدم تعيين الموظفين أقاربهم ببلدية ميلة	51
36.2	تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة ببلدية ميلة	52
37.2	تقديم الخدمات حسب الفئة العمرية ببلدية ميلة	52
38.2	عرض انجازات المجلس أمام المواطنين ببلدية ميلة	53

39.2	الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ببلدية ميلة	53
40.2	فتح أبواب المداولات أمام المواطنين ببلدية ميلة	54
41.2	استقبال المجلس للمواطنين ببلدية ميلة	54
42.2	رسم سياسة عمل من طرف رؤساء البلدية ببلدية ميلة	55
43.2	تقدم خدمات في إطار قانوني ببلدية ميلة	56
44.2	استغلال ممتلكات البلدية في أغراض رسمية ببلدية ميلة	56
45.2	ارتباط مكافآت البلدية بنتائج تقييم المواطنين ببلدية ميلة	57
46.2	تقيد البلدية بنظام مكتوب لمشترياتها ببلدية ميلة	57
47.2	عقد مداولات وفق تواريخ معلنة ببلدية ميلة	58

مقدمة عامة

إن مفهوم الحوكمة لا يزال أطروحة قابلة للنقاش والحوار بين الدول النامية , أي دول العالم الثالث حيث يعتبر مصطلح الحوكمة من بين المصطلحات التي أحدثت ضجة , لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية وارتباطه بمختلف التخصصات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني الحكومية والمؤسسات الغير حكومية . ويختلف تعريف الحوكمة من دولة لأخرى إلا انه لا يمكن تعريفها دون ذكر الديمقراطية, احترام القانون, تحقيق الأمن , واحترام حقوق المواطن كما أنها تصب في سياق واحد كونها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري , التخطيط , والتسيير المحكم والجيد.

جزائر اليوم و بعد 57 سنة من الاستقلال , وبعد سلسلة الإصلاحات , التغيرات , والخطط التنموية المسطرة , إلا أن الحوكمة لم تحظ بالقسط الكافي من الاهتمام ولم ترق بعد إلى طموحاتها خاصة على مستوى الجماعات المحلية . فقد جاء مصطلح الحوكمة ضمن التغيرات التي مست الدول الكبرى خلال السنوات الفارطة بسبب ظواهر عدة وعلى رأسها العولمة اقتصاد السوق , وتغير ظروف الدولة ومهامها

حيث أصبحت الحوكمة مطلبا رئيسيا في ترشيد الإدارة المحلية للوطن ليعطي تصورا جديدا في طريقة تنظيم وتسيير الجماعات المحلية وتكريسه لما يخدمها لتحقيق التنمية المحلية التي يصبوا إليها كل الفاعلين المحليين , كالمجتمع المدني , القطاعات الخاصة , كشركاء أساسيين في عملية التنمية المحلية

وقد تعاظم الاهتمام بمصطلح الحكم الراشد في الكثير من النظريات الاقتصادية الناشئة في العقود الماضية , فقد أصبح موضوع يشغل العديد من مختلف المؤسسات الدولية فمهموم الحكم الراشد أو الحوكمة مفهوم قيم لإدارة المجتمع , تسيير شؤون المجتمع , وتطوير موارده ونظامه .

الإشكالية

أصبحت الحكامة من بين المصطلحات التي تدخل في تقييم الأداء . فهي تسعى بدورها للتنمية المستدامة , ومكافحة الفساد وذلك بتطبيق مجموعة من المعايير من بينها النزاهة , المشاركة , الشفافية , العدالة والمساواة , المساءلة وغيرها من المبادئ[1] .

ولتطبيق هذه المعايير أهمية بالغة تعود على المجتمع المدني وعلى مؤسسات الدولة بجملة من الفوائد وتصحيح الأخطاء ومحاربة الفساد.

وبصورة أوضح من خلال بحثنا هذا سنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة وهي :

– ما مدى تطبيق معايير الحكامة ببلدية ميلة حسب وجهة نظر مواطنيها و خبرائها ؟

للإجابة على هذا التساؤل يجب طرح الأسئلة الموالية :

–ماهي المعيقات والمشاكل التي تؤثر على تطبيق الحكامة بالبلدية ؟

–كيف يمكن تجسيد الحكامة داخل البلدية ؟ماهي الحلول المقترحة ؟

الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن أن نطرح الفرضيات التالية

– قلة تطبيق مبادئ الحوكمة بالبلدية راجع إلى غياب الرقابة من طرف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني داخل البلدية حيث يتصرف مسيري البلدية بحرية مطلقة في تسيير شؤون البلدية بأموال المواطنين

– راجع إلى جهل المواطن بحقه وعدم المطالبة به

–اشراك عمل منظمات المجتمع المدني في المشاركة وتسيير المال العام.

[1] – متوفر على الموقع www.tanmia.Com ، تاريخ الزيارة الموقع ،12–01–2019 ،على الساعة 23:00

أهمية البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح مفهوم الحكامة ومعاييرها
- قياس مدى تطبيق هذه المعايير داخل بلدية ميلة من خلال وجهة نظر أعضائها
- بلورة مبادئ الحكامة على مستوى المواطنين وإخراجها من بعدها النظري.

منهجية البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة , قمنا بوضع منهجية بحث ميدانية وتحليلية بإتباع المراحل التالية :

مرحلة البحث النظري

للإلمام أكثر بجميع جوانب الموضوع, قمنا بجمع كل ماله علاقة بموضوعنا, كما اعتمدنا في بحثنا على كل أنواع الوثائق, الكتب, مذكرات, بحوث, ملتقيات وذلك حرصا منا على تقديم نظرة عامة شاملة ومختصرة حول مفهوم الحكامة وكيفية تطبيقها على مجتمعات العالم الثالث.

مرحلة البحث الميداني

قمنا خلال هذه المرحلة بالاحتكاك بمجال دراستنا حيث اعتمدنا بالدرجة الأولى على القيام بمقابلات مع خمسة من مسيرين الذين لهم دراية واسعة في هذا المجال

- رئيس المجلس الشعبي
- الأمين العام للبلدية
- رئيس مصلحة الحالة المدنية
- رئيسة مصلحة المالية المحاسبة
- رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية

إضافة إلى توزيع 250 استمارة على مواطني بلدية ميلة لمعرفة ما مدى اطلاعهم لهذا المفهوم , واستخراج تقييم موضوعي عن الحكامة في بلدية ميلة.

مرحلة المعالجة والتحليل

خلال هذه المرحلة قمنا بمعالجة المعطيات والمعلومات التي جمعناها , بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستمارات الموزعة وعرضها في أشكال بيانية وذلك لمعرفة مدى تطبيق معايير الحكامة ببلدية ميلة و التعرف على مشاكلها , قصد اقتراح حلول لها.

وقد قمنا بمعالجة هذا الموضوع عبر ثلاثة فصول

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الحكامة

وتتضمن ثلاث مباحث :

المبحث الأول مفهوم الحكامة

المبحث الثاني الجماعات المحلية

المبحث الثالث تقديم منطقة الدراسة

الفصل الثاني: تحليل الدراسة الميدانية

المبحث الأول تحليل الاستمارات الخاصة بالمواطنين

المبحث الثاني تحليل استمارات الخاصة بالخبراء العاملين بالبلدية

الفصل الثالث تحليل النتائج دراسة المعيقات واقتراح الحلول

المبحث الأول تحليل نتائج الاستمارات بالنسبة للمواطنين والخبراء

المبحث الثاني المعيقات التي تعرقل تطبيق معايير الحكامة

المبحث الثالث اقتراحات وحلول لتطوير تطبيق الحكامة داخل البلدية

الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا

– قلة الدراسات المتعلقة بتطبيق معايير الحكامة

– صعوبة التعامل مع المواطنين في الإجابة على الاستمارات كون المجتمع يجهل هذا المصطلح

الدراسات السابقة

بالرغم من أهمية موضوع مدى تطبيق معايير الحكامة إلا أن الدراسات قليلة خاصة في بلدنا لكن من خلال بحثنا تحصلنا على موضوع داعم لبحثنا

– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا تتمحور حول

مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية في فلسطين للباحث اسلام بدوي محمود الداعور لسنة 2008.

– مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في كلية الحقوق والعلوم السياسية تتمحور حول متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة بالجزائر للباحث محمد سعدي للسنة الجامعية 2017/2016 بجامعة المسيلة .

مقدمة الفصل الأول

تميزت سنوات التسعينات بأفكار متعددة المستويات على مستوى إشكالية التنمية. ففي السنوات الأخيرة، عرف العالم قفزة اقتصادية وبشرية كبيرة جدا التي أدت إلى ميلاد نظام اقتصادي واجتماعي جديد، وبالتالي، برزت دراسات بحثية عديدة من طرف مختصين وباحثين حول هذا الموضوع. وهذه الدراسات تكاثرت مع الزمن وهي ذات أفكار متنوعة ومتباينة نسبيا، وتحمل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في هذا النظام الجديد وفي تحقيق وتطوير المعايير وأساليب مساعدة انفاد القرارات. وأحد المفاهيم التي ظهرت في مختلف الندوات والمؤتمرات العالمية هو مصطلح "الحكامة" الجيدة » .« la Bonne Gouvernance ولكن كباقي المصطلحات الأخرى الجديدة، الحكامة ليس لها تعريف موحد وتفسر بعدة مفاهيم حسب كل هيئة . [1]

إن الهدف من هذا الفصل هو دراسة الحكامة التي تعتبر من ناحية المفهوم كمصطلح "جامع" الذي يتضمن مختلف التخصصات من العلوم الاجتماعية، الانسانية، الفلسفية، الاقتصادية و العلوم السياسية، الإدارة العامة، منظمات البحوث والتطوير والعلاقات الدولية...الخ، ويمكن أن يعّرف ويحّدد بطرق مختلفة وأحيانا متناقضة، كل كيان يعطي محتوى تعريف الحكامة استنادا إلى المبادئ توجيهاته السياسية وأهدافه الخاصة. وإنه من المناسب أن نبدأ هذا العمل من خلال تقديم مفهوم الحكامة ومؤسساتها. هذه العملية هي ضرورية لأنها ستسمح لنا بمعرفة نوع الحكامة الذي نشير إليه في هذا العمل. فدراسة المعاني والمفاهيم المختلفة[2].

[1] –زاوي أحمد صادق ،الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر ،أطروحة دكتورة، ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2016–2017 ،ص14

[2] ––زاوي أحمد صادق ،مرجع سابق، ص 17

المبحث الأول مفاهيم حول الحكامة

تمهيد

– إن مصطلح الحكامة عرف سيرورة تاريخية خاصة في فرنسا، حيث انطلق استعمال هذا المفهوم في القرن الثالث عشر، وتناولته كتابات بعض المفكرين أمثال "ماكيفيل" و "جان بودان" إذ ارتبط بطريقة إدارة الحكومات لتدبير الشأن العام . ومصطلح الحكامة ظهر في شكله المعاصر لأول مرة مع ظهور المقاولة الصناعية في النصف الأول من القرن 19نظرا للحاجة إلى حفظ التوازن الاقتصادي بنهج المراقبة على المستوى الصناعي، حيث استعمل من طرف المنظمات الدولية هذه الأخيرة التي تقدم تعريفات متنوعة للحكامة تختلف حسب مرجعيتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهكذا فالبنك الدولي ينظر للحكامة كمرادف لتسيير وإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل فعال لتحقيق التنمية.[1]

– كما أن صندوق النقد الدولي يركز في تعريف الحكامة على البعد الاقتصادي وتحديد شفافية و

فعالية إدارة الموارد العامة واستقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص، بينما تحيل الحكامة

في تصور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وذلك من خلال آليات ومؤسسات تنتج للمواطنين والمجموعات تحقيق مصالحها.[2]

1–تعريف الحكامة:

–ان العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكامة بشكل واسع، كآلية لإدامة

التنمية، من خلال العناية بتحقيق تنمية الموارد البشرية وإدامتها والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية. ومن هذا

[1] –فؤاد الشرفاوي ،إدريس والحاج– حسن بوزياني، مؤسسة الحكامة الجيدة في المرافق العامة، مدكرة ماستر ،جامعة مولاي اسماعيل، 2017–2018 ص1

[2] – فؤاد الشرفاوي، مرجع سابق ،ص2

التوجه تم تعريف الحكامة من قبل البنك الدولي بأنها "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية.[1]

–أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حشد عدداً من الخبراء الدوليين لمناقشة مضامين الحكامة،

على مدار فترات متتالية، حيث خلصوا إلى التعريف بأن الحكامة تعني:

"ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته."[2]

لذا فالحكامة تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها تستطيع أن تشكل مصالحهم فيمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم . وفي منحى آخر عرفت الحكامة بأنها" التقاليد، والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات لاهتمام العام".[3]

–أما المعهد الكندي للحوكمة ، Institute Of Governance فقد عرف الحكامة بأنها "العمليات

والهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجه وإدارة عملياتها العامة وأنشطة برامجها" .[4]

مثلما عرفت الحكامة بأنها :"الهياكل، الوظائف (المسؤوليات) ، العمليات (الممارسات) والتقاليد

المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة والحكامة من منظور التنمية الإنسانية هي" الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما بالنسبة للأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشا[5].

–إلا أن معظم الكُتّاب في مجال الحوكمة يتفقون بأنها تتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجهات

للمجتمع ولمؤسساته المختلفة، فمثلا يتضح بان الحكامة تتضمن التفاعلات ضمن الهياكل

[1]– اسلام بدوي –محمود الداعور ،مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية ،ماجستير ،فلسطين ،جامعة الخليل ،2008 ص14

[2] – اسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سابق ص14

[3]– اسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سابق ص14

[4]– اسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سابق ص14

[5]– اسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سابق ص14

والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية اتخاذ القرارات وكيفية تعبير

المواطنين عن وجهات نظرهم. لذا فان الحكامة تتعلق بالسلطة، والعلاقات والمساءلة على النحو

الآتي: من له التأثير؟ من يتخذ القرارات؟ وكيف يتم مساءلة متخذي القرارات؟ لذا من الممكن استخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي والوطني، والمحلي، والمجتمعي أو المؤسسي[1].

2-انواع الحكامة: إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ، حدد أربعة أنواع للحكامة:

2-1 الحكامة الاقتصادية:

ويتضمن هذا النوع من الحكامة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة. وهذا النوع من الحكامة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق

العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة.

وتوضح الدراسات التي أعدها البنك الدولي الخاصة بالبلاد النامية وبالمنطقة العربية الأهمية لعوامل منظومة الحوكمة في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية للّحاق بالبلاد الصناعية المتقدمة[2]

2-2الحكامة السياسية:

ويوجد هذا النوع من الحكامة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي[3].

2-3 الحكامة الادارية: وهي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بمايلي: -الكفاءة-الاستقلالية-المساءلة-الشفافية[4].

2-4 حكامة الشاملة:

[1] – اسلام بدوي محمود الداعور ، مرجع سابق ص15

[2] – اسلام بدوي ،محمود الداعور ، مرجع سابق ،ص31

[3] – اسلام بدوي ،محمود الداعور ، مرجع سابق ،ص31

[4] -اسلام بدوي ،محمود الداعور ، مرجع سابق ،ص31

وتشمل العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية ، وللمحافظة أيضاً على بيئة تضمن مستَوى عالياً من الخدمات الصحية، والحرية والأمن ، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.[1]

3- المعاير التي تتميز بها الحكامة:

هناك عدة معايير سياسية و اقتصادية و اجتماعية و إدارية تشمل الدولة و مؤسساتها و الإدارة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المواطنين كناشطين اجتماعيين و هي معايير قد تختلف حسب المنظمات و حسب المناطق إن المعايير المعتمدة من طرف البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، تتمحور بالأساس حول تحفيز النمو الاقتصادي و الانفتاح الاقتصادي و حرية التجارة و الخوصصة والتي تتمثل في [2] :

3-1 معاير الحكامة حسب مكتب البنك الدولي لشمال افرقيا والشرق الاوسط :

1-المحاسبة

2- الاستقرار السياسي

3- فعالية الحكومة

4- نوعية تنظيم الاقتصاد

5 - حكم القانون و المعاملة بالمساواة و المشاركة و تأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة

6 - التحكم في الفساد[3]

[1] - اسلام بدوي ،محمود الداعور ، مرجع سابق ،ص32

[2] -الكاتب موحجير ،معلومات حول الحكامة ، متوفر في الانترنت على الموقع ،www.tanmia.Com ،تاريخ الزيارة الموقع ،25-01-2019 ،على الساعة 21:39

[3] -الكاتب موحجير ، متوفر في الانترنت على الموقع ،www.tanmia.Com مرجع سابق

3-2معاير الحكامة حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي :

إن محاولة تعميم أسس الحكامة التي تتبناها الأمم المتحدة للتنمية على المجتمعات كافة عبر استخدام معايير موحدة، قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول، لذلك ينبغي تكييف معايير الحكامة مع حالة البلد أو المناطق على الأقل، حيث قد تختلف الأولويات حسب تاريخ هذه البلدان وتراثها وثقافتها ومستوى تطورها، ويعتبر هذا التكييف للمؤشرات والمعايير ضروريا للانتقال من مرحلة المفهوم النظري الى ابتكار الاليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيا بتطوير تدبير الشأن العمومي، اعتماد على المؤشرات التالية[1]: المشاركة , حكم القانون , الشرعية , العدالة والمساواة , الشفافية والمسؤولية , اللامركزية , الرؤية الاستراتيجية.

3-3 معاير الحكامة حسب منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية :

-دولة القانون

-ادارة القطاع العام

-السيطرة على الفساد

-خفض النفقات العسكرية [2]

3-4 معاير الحكامة في الجزائر: تسعى الجزائر في الآونة الاخيرة الى تطبيق مبدا الحكامة والدي يتركز على خمس مؤشرات وهي :

1- النزاهة: هي الابتعاد عن كل ما يسيء للوظيفة العامة من بعيد أو قريب من ممارسات تؤدي إلى الإخلال بالواجبات والمهام المحدودة للجهاز والعمل بكل جدية وإخلاص واستشعار المسئولية وحمل الأمانة التي عهدها إليه المسئول الأعلى [3].

[1] -الكاتب نجيم مزيان ، مفهوم الحكامة في فكر برنامج الامم المتحدة الانمائي ، متوفر في الانترنت على الموقع ، www.nadorcity.com ، تاريخ الزيارة الموقع26-01-2019 ، على الساعة 15:24

[2] - الكاتب موحجير، مرجع سابق

[3] ، متوفر في الانترنت على الموقع ،www.tanmia.Com ،تاريخ الزيارة الموقع ،25-01-2019 ،على الساعة 22:05

2- المساءلة: هي المحاسبة على أداء الواجبات الناتجة عن السلطة المفوضة لشخص ما ، فإذا اسندنا مجموعة من الواجبات إلى شخص ما لتأديتها فإنه يكون مسؤولا عنها ويحاسب عليها في حالة تقصيره في أدائها أو في حالة عدم أدائها بأمانة وعلى الوجه المطلوب.[1]

3- المشاركة: هي تمكين جميع شرائح المجتمع من المشاركة في التعبير عن احتياجاتهم ووضع الخطط والبرامج. والمشاركة الواسعة لجميع الفاعلين المجتمعين في عملية اتخاذ القرار كما أنيا تساعد المجتمع في الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات .

4- العدالة : هي العمل وفقاً لمتطلبات القانون، سواءً ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، والعدالة مفهوم واسع تُنادي به جميع الشعوب وتطمح لتحقيقها نظراً لأهميتها في خلق نوع من المساواة بين مختلف أبناء الشعب الواحد[2].

5 - الشفافية :هي مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة .[3]

4-خصائص الحكامة : تتمثل في :

- الاستقلالية التي تندرج ضمن مبدأ الفصل بين السلطات
- فعالية الحكومة ونجعتها
- الاستقرار السياسي
- اقتران المسؤولية بالمحاسبة
- التوافق والثقافة التشاركية القائمة على التماسك والتعايش
- المساواة والعدالة

[1] www.tanmia.Com، مرجع سابق

[2] www.tanmia.Com مرجع سابق

[3] www.tanmia.Com مرجع سابق

– التحكم في الفساد والعمل في إطار الشفافية

– إنصاف المرأة ودعم حقوقها.[1]

5– المبادئ العامة للحكامة:

5–1 مبدأ العالمية: ويعني الاعتراف العالمي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما هي حق للإنسانية جمعاء، وبحيث تلتزم الدول بحمايتها وتطويرها[2].

5–2 المواطنة: وهو مبدأ يرتبط بانتعاش الحرية والمسؤولية وممارستها على أرض الواقع، ضمن الإطار الذي ينظم علاقة الفرد بالدولة كما يحددها القانون، فالمواطنة إذ تُمكِّن المواطن من التمتع بحقوقه المختلفة [3].

5–3 الديمقراطية: بما يحيل عليه المبدأ من تعددية حزبية وتمثيلية شعبية وتداول على السلطة وانتخابات حرة وشفافة ونزيهة[4].

5–4 – الشمولية: أي تذويب السيادة "المقدسة" للدولة الوطنية، وخضوع حكامها للالتزام والتنافسية [5]

6– شروط الحكامة :

– من أجل أن تقوم الحكامة لا مناص من تكامل عمل الدولة و مؤسساتها و القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني. فلا يمكن أن نتحدث عن الحكامة دون تكريس المشاركة و المحاسبة و الشفافية. و لا وجود للحكامة إلا في ظل الديموقراطية. و الحكامة تستوجب وجود نظام متكامل من المحاسبة و المساءلة السياسية و الإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة و لمؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، و خصوصا تطبيق فصل الخاص عن العام و حماية الشأن العام من تعسف و استغلال السياسيين. [6]

---

[1]– د. عبد العزيز غوردو ، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي، لندن، إصدارات إي–كتب،نوفمبر 2015ص79

[2] –د. عبد العزيز غوردو ،مرجع سابق ص78

[3] –د. عبد العزيز غوردو ،مرجع سابق ص78

[4]– د. عبد العزيز غوردو ،مرجع سابق ص78

[5]– د. عبد العزيز غوردو ،مرجع سابق ص78

[6]– الكاتب موحجير، مرجع سابق

7- تحديات الحكامة المحلية في الجزائر

7-1 التحديات السياسية الإدارية و القانونية

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية

- إشكالية العمل الجمعوي والنظام السياسي

- غياب التسيير الديمقراطي

- **التغلغل الشعبي**: من خلال ضعف العضوية والقدرة على المشاركة والتغلغل في القاعدة الشعبية.

- **الإستقرار الداخلي:** عدم وجود استقرار داخلي حيث توجد صراعات وإ انشقاقات مستمرة ومتزايدة.

- **هيمنة السلطة التنفيذية:** هناك توسيع لصلاحيات الهيئة التنفيذية على حساب الهيئة

التشريعية أو البرلمان وكذلك على الهيئة القضائية

- التضخم الكمي والنقص النوعي في الموظفين

- **ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن** :من خلال غياب الاعلام ونقص الخدمات ونقص إستعمال التقنيات الحديثة[1].

8-**فواعل الحكامة:** تتضمن الحكامة ثلاثة ميادين رئيسية هي

1. الدولة.

2. القطاع الخاص.

3. المجتمعات المدنية[2]

_فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع أما المجتمعات المدنية فتهيء للتفاعل السياسي والاجتماعي

[1] -محمد سعدي ، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر ، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2016/2017، ص53

[2] – اسلام بدوي ، محمود الداعور، مرجع سابق، ص 22

بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبما أن لكل من تلك المكونات والميادين نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بها يكون الهدف الاستراتيجي للحكامة الجيدة هو تعزيز التفاعل البناء بين الميادين الثلاثة في المجتمع .[1]

9-أهداف الحكامة: تهدف الحكامة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها:

- الإدارة الرشيدة
- الديمومة والبقاء
- التنمية المستدامة و الشفافية.
- التحسس بالمخاطر وإدارة الأزمات
- التطور والتقدم والاستشراف القريب[2].

[1] -اسلام بدوي ، محمود الداعور، مرجع سابق، ص23

[2] - الدكتور مهند العزاوي، الحوكمة منهج قيادة متطور، مركز صقر للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، متوفر في الأنترنت على الموقع ،www.tanmia.Com ، تاريخ الزيارة الموقع19-01-2019 ، على الساعة 16:24

خلاصة المبحث

تعتبر مسألة الحكامة مشروع العصرنة و المرتبطة اساسا بالاقتصاد والمجتمع. ومنه فان هذه الدينامية تستدعي قسطا هاما من الاهتمام والنقاش بين أوساط الرأي العام وذلك لتسريع وتيرة التغيير من أجل الحفاظ على مجتمع قوي و موحد و من أجل تكريس ثقافة القرب و المشاركة و التشارك .وبهذا فمفهوم الحكامة انما يصبو لبلوغ مرتبة الأداة العلمية التي يكون بمقدورها ضبط وتفسير توجهات الكبرى التي تحكم تطورات وتحولات المنضمات ونظم الحكم

المبحث الثاني الجماعات المحلية

-تمهيد

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد نظام الإدارة المحلية أو الجماعات المحلية الذي يطلق على نظام الإدارة المحلية كمصطلح مرادف في الجزائر والمتمثلة في الولاية والبلدية والتي تسند إليها الوظيفة الإدارية عل المستوى المحلي.

حيث سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى إرساء قواعد اللامركزية ، فانشات الجماعات المحلية وما يعرف

بالولاية والبلدية ، من اجل القيام بتسيير المرافق الأملاك العمومية ،و السهر على توفير الأمن للمواطنين ، وتوفير الحاجات الضرورية لهم ، وبهذا نجد المشرع الجزائري أولى اهتماما واسعا بصلاحياتها واختصاصاتها الواسعة فيما يخص تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية من خلال التعرف أكثر على نشأتها وطبيعتها القانونية والتنظيمية ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على الجماعات المحلية بالجزائر وتطور نشأتها ومدى تطبيقها للحكامة على المستوى المحلي [1].

1- تعريف الجماعات المحلية:

عرفت الجماعات المحلية على انها هيئات مستقلة في المدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

فحسب القانون 67 فإن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات و الولايات.[2]

فنشأت الجماعات البلدية بموجب الأمر 67-24 الصادر في 18 جانفي 1967 و نشأت الولاية بموجب الأمر69-38 الصادر في 23 ماي 1969و أصبحت الجماعات المحلية هي المسئولة على تسيير المرافق و الممتلكات التابعة لها[3].

[1]- عيسو أمنة، الحكامة المحلية وإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد 10-11، مذكرة ماستر، مسيلة ،كلية الحقوق 2016-2017، ص33

[2] -لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار ،مذكرة ماجستير، جامعة وهران ،كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ،2013-2014 ص43

[3]- لمير عبد القادر، مرجع سابق ص43

ا-**تعريف البلدية**

-عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (10-11) المؤرخ في : 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعية الإقليمية القاعدية لدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[1]

ب-**الولاية** هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

كما تعتبر الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة[2].

من التعريف يمكن ان نستخلص ان الجماعات المحلية تقوم على 4 عناصر هي :

ا-**التمتع بالشخصية المعنوية** : يعترف التشريع الجزائري للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية من خلال قانوني البلدية والولاية 10-11[3]

ب-التخصص في إدارة المرافق المحلية: لا تتمتع هيئات او أشخاص القانون العام او الخاص إلا بالقدر اللازم لتحقيق الغرض الذي انشات من اجله ولا يجوز لها أن تتخطى الحدود الجغرافية لان الأعمال التي يمتد نفعها خارج الحدود الجغرافية تتولاها الإدارة المركزية [4].

ج- الخضوع للإشراف السلطة المركزية : بالرغم من استقلالية الجماعات المحلية باختصاصات ومهام معينة إلا أن هده الاستقلالية ليست مطلقة فهي تباشر اختصاصها تحت إشراف السلطة المركزية[5]

د-**الاستقلال المالي:** للجماعات المحلية ميزانية مستقلة عن الميزانية العامة للدولة يتم إعدادها في شكل تقديري للإيرادات والنفقات لكل سنة مالية مقبلة.

---

[1] متوفرة على الموقع encysco.blogspot.com تاريخ الزيارة 12 فيفري 2019 على الساعة 13:00

[2] متوفرة على الموقع encysco.blogspot.com مرجع سابق

[3] -الجريدة الرسمية العدد 33الصادرة في جويلية 2011

[4]- مستورة هالة عزاز زهراء، دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني في اشراك المواطن لتسير الفضاءات العمومية الحضرية بلدية الخروب -04 pos ،مدكرة الماستر ،معهد تسير التقنيات الحضرية ،جامعة قسنطينة 3 ، 2015-2016 ص10

[5]- مستورة هالة عزاز زهراء مرجع سابق ص10

– فالجماعات المحلية مسؤولة عن تعبئة حصيلة إيراداتها وفق ما تنص عليه القوانين والتنظيمات المعمول بها.[1]

2–خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها الاستقلال الإداري والمالي

ا–**الاستقلالية الإدارية** : ينتج الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية ،وهو ما أكدته لنا المادة الأولى من القانون90–08المؤرخ في04 –4– 1990 المتعلق بقانون البلدية ،فالاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة للممارسة نشاطها ، بحث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة ، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة . وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

– تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها .
– تجنب التباطئ وتحقيق الأسرع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية
– تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية
– تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية[2].

ب–الاستقلالية المالية للجماعات المحلية:

–بما ان الجماعات المحلية قد تمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري حسب ما ذكرنا سابقا ، فانه سيكون سبب يوجب لها الاستقلال المالي او الذمة المالية المستقلة ،وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من اداء الاختصاصات الموكلة لها واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها . وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة ،وحسب قانون11– 10المؤرخ في10–2011المتعلق بقانون البلدية بان يقوم رئيس المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية ومن نتائج هذه

[1]– مستورة هالة عزاز زهراء مرجع سابق ص10

[2] – لمير عبد القادر، مرجع سابق، ص 44

الاستقلالية المالية انه تستطيع الجماعات المحلية ادارة ميزانيتها في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة ، وهذا حتى الا يكون لهذا الاستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة.[1]

3 –أسباب نشأة الجماعات المحلية :

–اتساع نطاق وظائف الدولة (الامن الداخلي _القضاء_ التدخل في مختلف الميادين)

– وجوب تنويع اسلوب الادارة تبعا للظروف المحلية نظرا لقربها من القاعدة الشعبية

– تحقيق العدالة في توزيع الاعباء المالية العامة حيث ان جميع المواطنين يتحملون الاعباء الضريبية

– تساعد على تبسيط الاجراءات و دلك لحل المشاكل محليا دون اللجوء الى السلطة المركزية .[2]

4– مهام الجماعات المحلية :

ا–المحافظة على الممتلكات:

وهده المحافظة تتمثل في المنشآت الادارية , التربوية, الثقافية و المنشآت القاعدية ,كالطرقات والسدود والجسور والشبكات المختلفة تتطلب جهدا و اموالا في الصيانة و التجديد و التصليح و الحماية. [3]

ب–التجهيز العام :

و نعني به كل المنشآت و المخططات المبرمجة التي تهدف الى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية و الجماعية الاجتماعية و الاقتصادية[4].

ج–المحيط و العمران :

القيام بكل الاعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الاوساخ و تنظيف و تزيين الاحياء و محاربة الامراض المتنقلة سواء عن طريق المياه او الحيوان و محاربة التلوث و حماية البيئة و فرض احترام قواعد البناء و تطوير الاشكال المعمارية الاصلية و الاستفادة من المخططات في مجال التعمير و

[1] – لمير عبد القادر، مرجع سابق ،ص45

[2] – مستورة هالة ،عزاز زهراء، مرجع سابق ،ص 10

[3] – مستورة هالة ،عزاز زهراء مرجع سابق، ص11

[4] – مستورة هالة ،عزاز زهراء مرجع سابق، ص11

البناء فالمحيط و العمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة و مصداقية الجماعات المحلية و صدق المسؤولين في تغيير الامور. [1]

د-النشاط الاجتماعي:

ويتمثل النشاط الاجتماعي في طلب سكن مأوى في حالة امر طارئ (حريق فيضان زلازل ..... الخ) مساعدة للبناء, طلب معونة غذائية (مائدة رمضان) 'التكفل بالمعوزين و المعوقين ' تشغيل الشباب 'مساعدة العائلات عديمة الدخل [2]

[1] – مستورة هالة ،عزاز زهراء مرجع سابق، ص11

[2] – مستورة هالة ،عزاز زهراء مرجع سابق، ص11

خلاصة المبحث

تعتبر الجماعات المحلية مؤسسات للتنمية الاقتصادية و الثقافية و السياسية اذ توفرت الشروط الدستورية و القانونية و الاقتصادية التي تساعد فعلا على قيام تلك الجماعات بدورها التنموي المحلي الرائد و يتمثل الشرط الأساسي لإفراز مجالس جماعية تعبر عن إرادة الساكنة على المستوى المحلي و يعطي للجماعات المحلية سلطة القيام بالتنمية المتعددة .

ولان الجماعات المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستثارة الرأي العام المحلي للاهتمام بالمشكلات الإنسانية و إشراك المواطنين في الوصول الى حلول لها.

المبحث الثالث تقديم مدينة ميلة

-تمهيد

-ان المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية، فهي الكائن الحي كما عرفها لوكوربزيه، ولكي نستطيع التعرف على أي مدينة يجب دراستها من جوانب عديدة، أهمها تاريخ المدينة لان كل مدينة تكتسب هويتها من تاريخها، ودراستها الطبيعية، و والتعرف على موقعها وكيفية توضعها وتقدير ثرواتها، و خصائصها السكنية والاقتصادية والعمرانية وكيفية تطورها، هده الدراسات تمكننا من فهم المدينة بشكل جيد، حيث تعطينا نظرة شاملة عنها[1].

1-الدراسة التاريخية لمدينة ميلة:

1-1 لمحة تاريخية عن مدينة ميلة :

-يتفق المؤرخون على ان مدينة ميلة تم انشائها في عهد المملكة النوميدية، ويقال ان مدينة ميلة كانت تسمي قديما باسم ميلو نسبة الي الملكة الأمازيغية ميلا، آيبان الغزو البيزنطي ويعني هذا الاسم (تفاحة)، وتقول بعض الأساطير ان الملك البيزنطي أنداك كان يوجد عنده بنتين احداهما ميلا سميت مدينة ميلة باسمها، والأخرى (جميلة) وهي اسم المدينة الواقعة في سطيف[2].

ومن اهم الفترات التي مرت عليها مدينة ميلة ما يلي:

-الفترة الرومانية:

كانت مدينة ميلة تسمي في العهد الروماني بميلاف، وقد استخدمت كقاعدة عسكرية للدفاع عن المنطقة الشرقية من البلاد.بعد الرومان احتلت مدينة ميلة من طرف البيزنطيون، الذين قاموا بناء اسوارها من جديد، وقد انشؤوا بها حضارتهم وحاولوا نشر الدين المسيحي بين السكان الأصليين[3]

[1] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري في مركز مدينة ميلة ، مدكرة ماستر، جامعة بن مهدي ، ام البواقي، معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2015-2016 ص34

[2] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري مرجع سابق ص 34

[3] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري مرجع سابق ص35

-فترة الفتح الاسلامي

قام أبو مهاجر دينار بفتح مدينة ميلة، واستقر بها سنة **59هـ – 680م**، وحول مقر إقامته ومركز قيادته إليها، وبنى أول مسجد في الجزائر يعرف بمسجد سيدي غانم، حيث صارت مدينة ميلة عاصمة للإقليم القسنطيني لمدة سنتين كاملتين، لتصبح مدينة ميلة أهم المراكز العسكرية وإحدى المدن الأساسية لمدينة قسنطينة [1]

-الفترةالاستعمارية:

احتلت مدينة ميلة من قبل الجيش الاستعماري الفرنسي بقيادة الجنرال شارل سنة ،1937وكانت هناك مقاومات شعبية عنيفة باستمرار من طرف السكان الأصليين للمدينة، وقد نفي بعد ذلك الكثير من السكان الى سوريا بعد مصادرة أراضيهم، ومع ولادة الحركة الوطنية سنة 1920م، شهدت المنطقة عودة واحياء للنشاط السياسي[2]

-أصل التسمية: ذكرت ميلة في العديد من المنقوشات الأثرية بعدة تسميات منها:

Milev, Milavienne, Mulium, Molium, Médius,Milo, Milah و Mila وأما عن أصل التسمية فقد اختلفت الآراء والتأويلات، ولكن اتفق جل الباحثين على أن أصلها أمازيغي ميلاف تعني الألف ساقية أو الأرض المسقية. وميلو تعني الظل في اللغة الأمازيغية وميديوس تعني المكان الذي يتوسط عدة أمكنة وهو مشتق من موقعها الجغرافي حيث تتوسط أهم المدن القديمة[3].

2-1- موقع مدينة ميلة:

يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية وذلك لما للموقع من تأثير مباشر على

حياة الإنسان من خلال استقراره في أماكن محددة ، فمن خلاله تستطيع المدينة تحقيق أكبر قدر ممكن من العلاقة مع المناطق المحيطة أو عكس ذلك ، وهو يؤثر بشكل كبير في ديناميكية تطور المدينة ونموها، إذن فموقع مدينة ميلة يمكن دراسته كما يلي:[4]

[1] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري مرجع سابق، ص35

[2] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري مرجع سابق، ص35

[3] بوالداد عبد الحق ، التحسين الحضري مرجع سابق، ص35

[4] بوالداد عبد الحق التحسين الحضري ، مرجع سابق، ص36

– تقع ولاية ميلة بالشمال الشرقي الجزائري تحدها شرقا ولاية قسنطينة وغربا ولاية سطيف وولاية جيجل وجنوبا ولاية أم البواقي وولاية باتنة وشمالا ولاية جيجل وولاية سكيكدة تبلغ مساحتها 3,407 كم² بتعداد سكاني قدّر(سنة 2008) بـ: 766,886 نسمة...أما الكثافة السكانية فبلغت 225 نسمة/كم² في نفس السنة.[1]

- التقسيم الإداري

انبثقت ولاية ميلة عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتتكون من 13 دائرة و 32 بلدية.

دائرة ميلة: (ميلة، عين التين وسيدي خليفة.)

دائرة شلغوم العيد: (شلغوم العيد، عين الملوك ووادي العثمانية.)

دائرة فرجيوة: (فرجيوة ويحيى بن قشة.)

دائرة القرارم قوقة: (القرارم قوقة وحمالة.)

دائرة وادي النجاء: (وادي النجاء، أحمد راشدي وزغاية.)

دائرة الرواشد: (الرواشد وتبرقنت.)

دائرة ترعي باينان: (ترعي باينان، عميرة أراس وتسالة لمطاعي.)[2]

دائرة تسدان حدادة: (تسدان حدادة ومينار زرزة.)

دائرة عين البيضاء حريش: (عين البيضاء حريش والعياضي برباس.)

دائرة سيدي مروان: (سيدي مروان والشيقارة.)

دائرة التلاغمة: (التلاغمة، وادي سقان والمشيرة.)

[1] متوفر في الأنترنت على الموقع ، www.marefa.org ، تاريخ الزيارة الموقع19-2-2019 ، على الساعة 16:24

[2] متوفر في الأنترنت على الموقع ، www.marefa.org ، تاريخ الزيارة الموقع19-2-2019 ، على الساعة 17:24

دائرة بوحاتم: (بوحاتم ودراحي بوصلاح.)

دائرة تاجنانت: (تاجنانت، بن يحيى عبد الرحمان وأولاد خلوف[1].

3- الزيادة السكانية :

مرت مدينة ميلة بتطور ملحوظا في عدد السكان خاصة بعد التقسيم الإداري لسنة 1984م بعد ان صارت ولاية، ونظرا لاستفادتها من مشاريع تنموية أدت إلى تفعيل عامل الهجرة إليها من مختلف المناطق المجاورة وحتى من ولايات أخرى، وقد مر النمو السكاني لمدينة ميلة بعدة مراحل سندرجها بالاعتماد على الجدول الاتي[2] :

السنوات	1977	1987	1998	2008	2015
عدد السكان (نسمة)	28300	40456	59959	69053	75038

-الجدول رقم 1: مدينة ميلة التطور السكاني من سنة 1977-2015

- المصدر بوالداد عبد الحق التحسين ، مرجع سابق ، ص 45

-المرحلة الأولى: (1977- 1987)

قدرت الزيادة السكانية بين عامي1977 الي 1987غاية بقيمة 12156 نسمة، وهي الفترة التي عرفت فيها مدينة ميلة تغير اداري، حيث أصبحت ميلة ولاية بعد ان كانت تابعة إداريا الي ولاية قسنطينة، وبالتالي عرفت هجرة للسكان من خارج المدينة الي داخلها[3].

ب-المرحلة الثانية: بين (1987-1998)

في هذه المرحلة قدرت الزيادة السكانية ب19503 نسمة، هذه الزيادة تعتبر جيدة مقارنة بما عايشته مدينة ميلة في العشرية السوداء من الجانب الأمني، اذ انه في بعض الولايات الأخرى أثر هذا الجانب بشكل سلبي في عدد سكانها.[1]

[1] متوفر في الأنترنت على الموقع ، www.marefa.org تاريخ الزيارة ، تاريخ الزيارة الموقع19-2-2019 ، على الساعة 18:24

[2] بوالداد عبد الحق التحسين ،مرجع سابق ، ص 46

[3] بوالداد عبد الحق التحسين ،مرجع سابق ، ص 46

ج-المرحلة الثالثة: بين (1998-2008)

قدرت الزيادة السكانية بقيمة 9094نسمة، وهي قيمة متوقعة نتيجة الاستقرار الأمني لمدينة ميلة، وكدا التحسن في المستوي المعيشي لها[2].

د-المرحلة الرابعة:(2008-2015)

قدرت نسبة الزيادة السكانية في هذه الفترة بقيمة 5985 نسمة، وهي قيمة مقبولة نظرا لان فارق السنوات قليل، وذلك راجع لان اخر إحصاء للسكان بالجزائر كان في سنة 2008 وهذه النسبة مرشحة للارتفاع نظرا للاستقرار الأمني والمعيشي الدي تعيشه مدينة ميلة[3]

4- بطاقة تقنية لبلدية ميلة

-**نشاة البلدية** :انشات بلدية ميلة سنة 1874 م

-**مساحتها** :تبلغ مساحتها 12642 هكتار ترتفع عن سطح البحر ب 452 م

السكان: يبلغ عدد سكانها 73658 نسمة سنة 2015

-حدودها الإقليمية

- من الشرق : بلدية عين التين ووادي القطن
- من الغرب: بلدية زغاية
- من الشمال : بلدية القرارم قوقة ووادي الرمال
- من الجنوب : بلديتي احمد راشدي وسيدي خليفة

-**المناخ** :مناخ رطب في الشمال, إلى أقل رطوبة كلما إتجهنا جنوبا, إلى أن يصبح قاحلا أقصى جنوب الولاية, معدل الأمطار يتراوح بين 600 و 900 ملم في الشمال كحد أقصى في جبل مسيد عيشة ب 920 ملم, و بين 400 و 600 في الوسط إلى أن يتناقص إلى أقل من 400 في الجنوب. عامة تشهد

[1] بوالداد عبد الحق التحسين ،مرجع سابق ، ص 46

[2]- بوالداد عبد الحق التحسين ،مرجع سابق ، ص 46

[3]- بوالداد عبد الحق التحسين ،مرجع سابق ، ص 46

الولاية سنويا تساقط الثلوج على المرتفعات, و صيفا درجات حرارة مرتفعة تصل في بعض الأحيان إلى + 42.

-**عدد اعضاء المجلس:** 23 عضو

-**عدد اللجان بالبلدية** :05 لجان

- لجنة الري والفلاحة والصيد البحري
- لجنة الشؤون المالية و الاستثمارات
- لجنة الشوؤن الاجتماعية والثقافية والرياضية
- لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة
- لجنة تهيئة الاقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقلدية [1]

-**الخدمات التي تقدمها البلدية:**

-استخراج الوثائق والشهادات للمواطنين

- تنظيم وتنسيق البلدية وفق مخطط تنظيمي مصدق أصولاً من الجهات المختصة
- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة ومراقبتها
- تشجيع النشاط الثقافي، والرياضي، والاجتماعي، والمساهمة فيه بالتعاون مع الجهات المعنية
- منع وإزالة التعدي على أملاكها الخاصة والأملاك العامة الخاضعة لسلطاتها
- حماية الأبنية الأثرية بالتعاون مع الجهات المختصة
- الترخيص بمزاولة الحرف والمهن وفتح المحلات العامة ومراقبتها صحياً وفنياً
- وقاية الصحة العامة وردم البرك والمستنقعات. . . . . الخ[2]

[1] متوفر على مستوى مقر البلدية

[2] متوفر على الموقع www.droit-dz.com تاريخ الزيارة 1جويلية على الساعة 15:00

خلاصة الفصل

يعتبر موضوع الحكامة من المواضيع الحديثة التي تشغل اهتمام الكثير من رجال الفكر و السياسة و كدا المنظمات الدولية .إذ يمكن القول إن مصطلح الحكامة رغم مرونته و تعدد معانيه التي يحملها إلا انه في الأخير يعبر بشكل عام عن حسن استخدام الموارد بما يخدم المصلحة العامة و يستجيب لاحتياجات التنمية و الاجيال حاضرا و مستقبلا كما تقوم الحكامة على أساس المشاركة بين القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المدني و عدم الاكتفاء فقط بعمل الحكومة .

و لكي تكون الجماعات المحلية أكثر نجاحا يجب تفعيل ما يسمى الحكومة المحلية وهدا بإتباع أساليبه التي تسهم في تحقيق مخرجات و مدخلات ذات جودة عالية باحترام معايير و آليات تظهر فعاليات الجماعات المحلية في أقاليمها .

ومن هنا تأتي الحكومة المحلية باليات عملها وفق مميزات و خصائص من الانضباط الشفافية و المساءلة و تأكيد الديمقراطية و العدالة و تحقيق دولة القانون وفق معايير الكفاءة و الفعالية بالتركيز على المواطنين في تحقيق النتائج التي يريدونها.

مقدمة الفصل

خلال هذا الفصل والذي يمثل الجانب التطبيقي للعمل, قمنا بتوزيع 250 استمارة على المواطنين الذين يقطنون داخل المدينة باختلاف مستوياتهم, وأعمارهم , وجنسهم أيضا , كما قمنا بمقابلة مع خبراء البلدية وقد واجهنا خلال هذه المرحلة من العمل الحضور القوي للجنس الأنثوي في الإدارات ومختلف المؤسسات التعليمية و الجامعات حيث أحصينا 172 صوتا للجنس الأنثوي أغلبيتهن تتراوح أعمارهن من 25 إلى 35 سنة.

بينما يقابله 78 صوت للجنس الذكري ذوي فئة عمرية تتراوح من 36 إلى 45 سنة

أما المؤهل العلمي والثقافي للجنسين فاغلبهم جامعيين بنسبة 62% من أفراد العينة

وللتدقيق أكثر في هذه الدراسة تطرقنا إلى إجراء مقابلة مع خمسة من الخبراء والذين يمثلون مسيري البلدية بصفة خاصة لأخذ رأيهم فيما يخص تطبيق الحكامة داخل البلدية

ولتحليل النتائج المتحصل عليها من الدراسة التحليلية للاستمارات اقترحنا مجموعة من الأشكال والتمثيلات لتسهيل التحليل وتقريب المعلومة للوصول الى تقييم علمي موضوعي عن مدى تطبيق مبادئ الحكامة في تسيير الجماعات المحلية.

تمهيد

لمعرفة مدى تطبيق معايير الحكامة بمدينة ميلة اعتمدنا في دراستنا هذه على خمسة معايير للحكامة والمتمثلة في : المساءلة , الشفافية , العدالة والمساواة , النزاهة . باعتبارها أكثر المعايير المستعملة بين الدول مستعينين في ذلك على مؤشرات لكل معيار لنتمكن من الحكم الجيد لمدى تطبيق كل معيار.

1- تحليل استمارات المواطنين

1/ معيار المساءلة

1/1 هل تستجيب البلدية على التساؤلات الموجهة إليها ؟

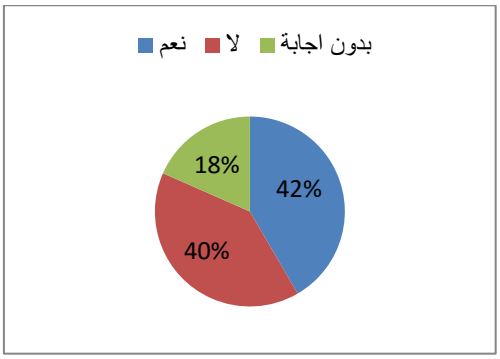

1.2 : إجابة البلدية على التساؤلات الموجهة لها

من خلال الشكل البياني رقم 1.2 والذي يعبر عن إجابة البلدية للتساؤلات الموجهة لها في إطار تجسيد معيار المساءلة, حيث كانت أراء المواطنين متقاربة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 42% موافقون على إجابة البلدية للتساؤلات الموجهة لها وهي نسبة مقاربة لعدد الرافضين والتي تشكل 40%.

2/1 هل يوجد سجل خاص بشكاوي المواطنين؟

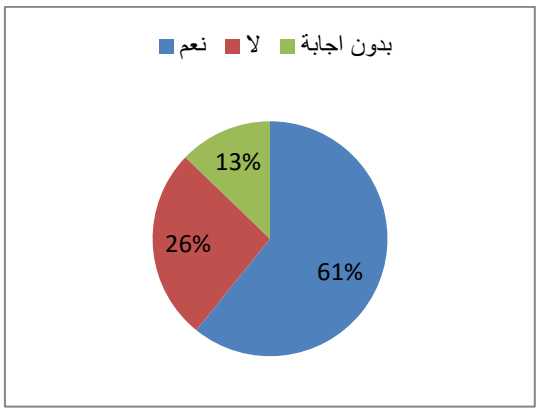

2.2 : وجود سجل شكاوي للمواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 2.2 والذي يعبر عن وجود سجل شكاوي للمواطنين في إطار تجسيد معيار المساءلة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 61%موافقون على وجود سجل شكاوي للمواطنين وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 26 %.

3/1 هل توجد رقابة داخل البلدية ؟

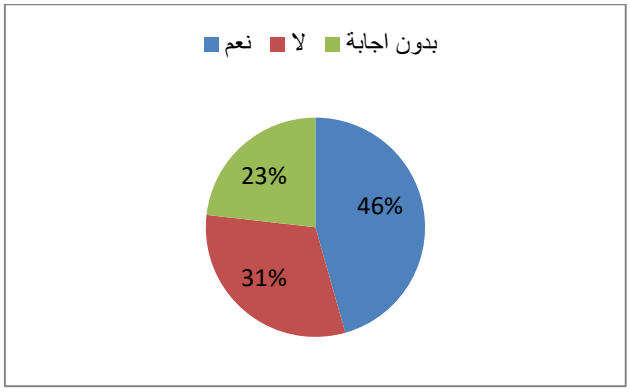

3.2: توفر الرقابة داخل البلدية

من خلال الشكل البياني رقم 3.2 والذي يعبر عن وجود رقابة داخل البلدية في إطار تجسيد مبدأ المساءلة, فنلاحظ أن أراء المواطنين مختلفة, حيث تطغى نسبة الموافقين ب46 % على عكس الرافضين لوجود رقابة داخل البلدية ويمثلون نسبة 31%

2/ معيار الشفافية

1/2 هل تعرض البلدية قراراتها عبر وسائل الإعلام ؟

1.2: عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام	36	78	48	52	30

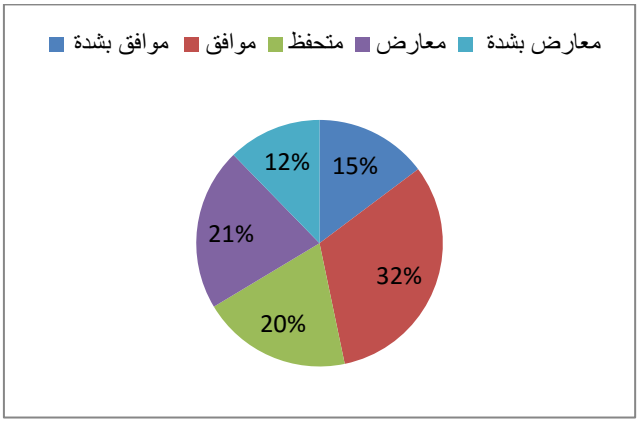

4.2: عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام

من خلال الشكل البياني رقم 4.2 والذي يعبر عن عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام في إطار تجسيد معيار الشفافية, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 47% موافقون على وجود الرقابة داخل البلدية وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 41%.

2/2 هل تطلع البلدية المواطن على مشاريع البلدية ؟

2.2:اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية	38	66	40	48	58

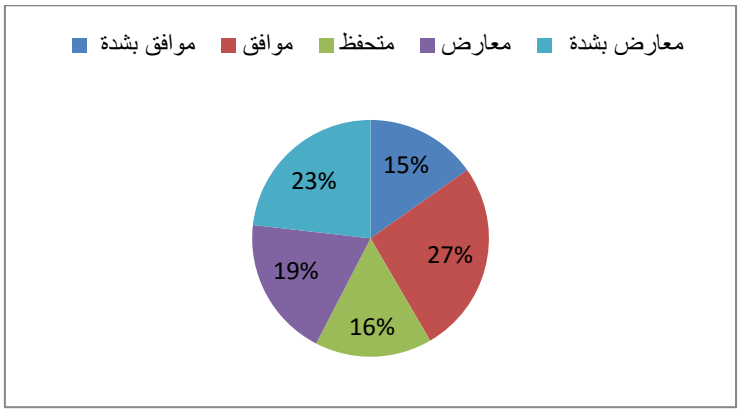

5.2: اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية

من خلال الشكل البياني رقم 5.2 والذي يعبر عن اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية في إطار تجسيد معيار الشفافية, حيث كانت أراء المواطنين متطابقة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 42% موافقون على اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية وهي نسبة مساوية لعدد الرافضين والتي تشكل 42 %.

3/2 هل توجد صفحة الكترونية للبلدية؟

3.2: توفر صفحة الكترونية للبلدية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
توفر الصفحة الالكترونية للبلدية	36	80	48	48	38

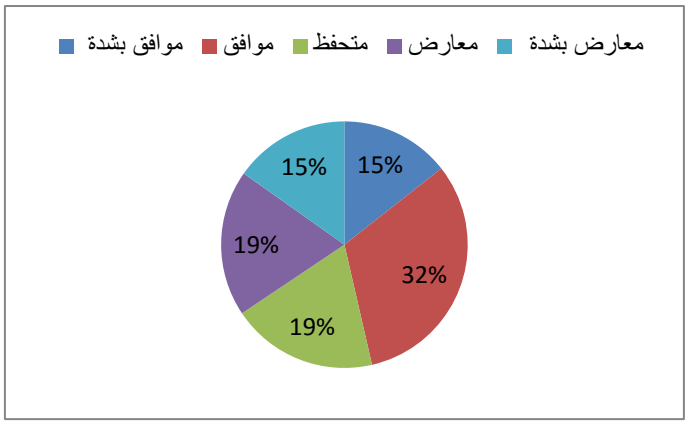

6.2: توفر صفحة الكترونية للبلدية

من خلال الشكل البياني رقم.2 6 والذي يعبر عن وجود صفحة الكترونية للبلدية في إطار تجسيد معيار الشفافية, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 47% موافقون على وجود الرقابة داخل البلدية وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 34% أما 19% بدون رأي.

4/2 هل تعرض البلدية التقرير السنوي للمشاريع المنجزة؟

4.2: عرض تقرير سنوي للمشاريع المنجزة

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
عرض البلدية للمشاريع السنوية المنجزة	30	60	26	76	58

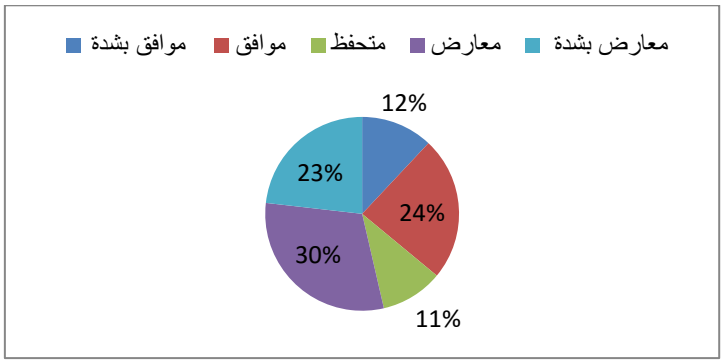

7.2:عرض البلدية للمشاريع المنجزة

من خلال الشكل البياني رقم 7.2 والذي يعبر عن عرض البلدية للمشاريع المنجزة للمواطنين لتجسيد معيار الشفافية, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 36% موافقون على وجود الرقابة داخل البلدية وهي نسبة ضعيفة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 53%.

5/2 هل تعرض البلدية الميزانية السنوية أمام المواطنين ؟

5.2: عرض الميزانية السنوية أمام المواطنين

	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
عرض الميزانية السنوية للبلدية أمام المواطنين	32	32	44	60	82

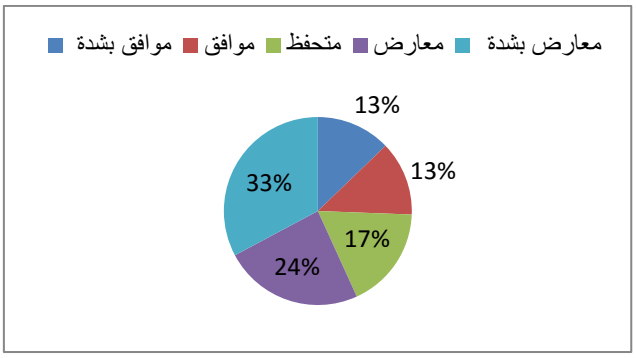

8.2: عرض الميزانية السنوية للبلدية

من خلال الشكل البياني رقم 8.2 والذي يعبر عن عرض البلدية للميزانية السنوية للمواطنين لتجسيد معيار الشفافية, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 26% موافقون على عرض البلدية للميزانية السنوية وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 57%.

3 معيار العدالة والمساواة

1/3 هل تقوم البلدية بالإعلان عن الوظائف ؟

6.2: الإعلان عن الوظائف

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
الإعلان عن الوظائف للمواطنين	50	102	38	36	24

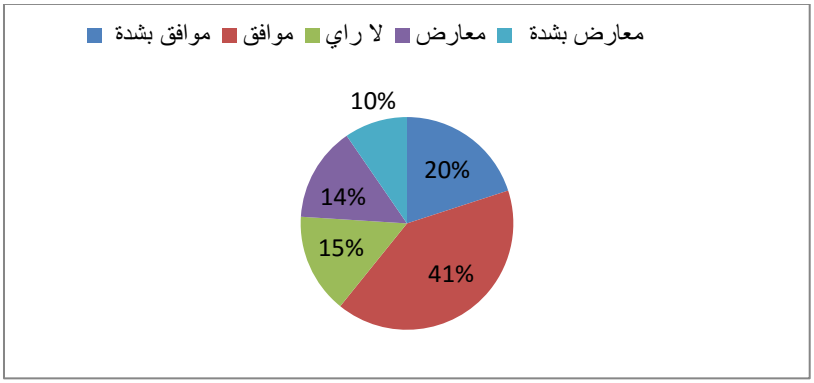

9.2: عرض البلدية للوظائف

من خلال الشكل البياني رقم 9.2 والذي يعبر عن إعلان البلدية عن الوظائف للمواطنين لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 61% موافقون على إعلان البلدية عن الوظائف وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل 24% .

2/3 – هل تقوم البلدية بالتوظيف حسب المؤهلات ؟

7.2: التوظيف حسب المؤهلات

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
التوظيف بالبلدية حسب المؤهلات	34	20	30	80	86

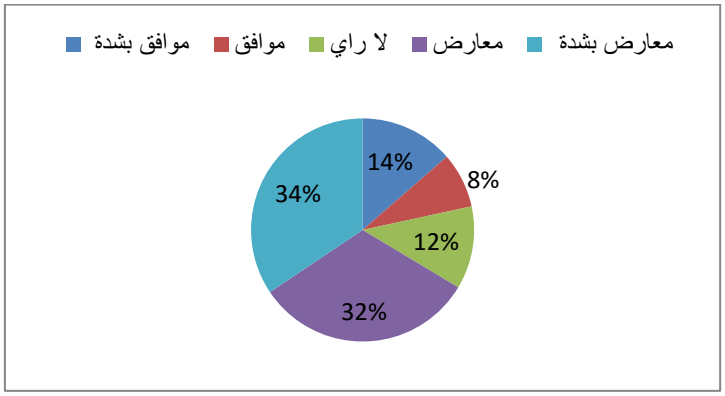

10.2: التوظيف بالبلدية حسب المؤهلات

من خلال الشكل البياني رقم 10.2 والذي يعبر عن توظيف المواطنين حسب المؤهلات لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 66% موافقون على توظيف البلدية حسب المؤهلات وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل22%.

3/3 هل تقوم البلدية بالتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة ؟

8.2: التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
التعامل مع ذوي الاحتياجات	24	74	54	50	48

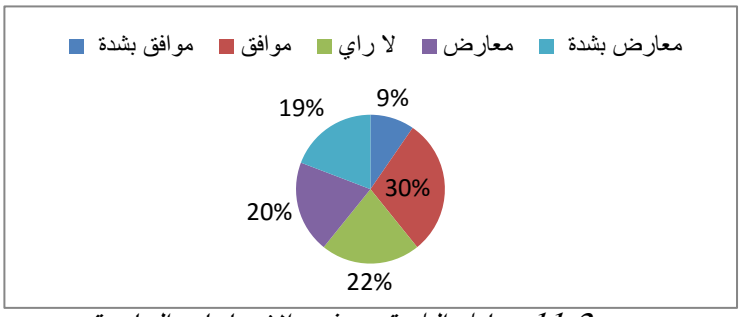

11.2: تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة

من خلال الشكل البياني رقم 11.2 والذي يعبر عن تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 39% موافقون على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وهي نسبة مساوية لعدد الرافضين والتي تشكل39%.

4/3 هل تقدم البلدية الخدمات حسب الفئات العمرية ؟

9.2: تقديم البلدية خدمات حسب الفئات العمرية

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
تقديم البلدية حسب الفئات العمرية	24	40	68	62	56

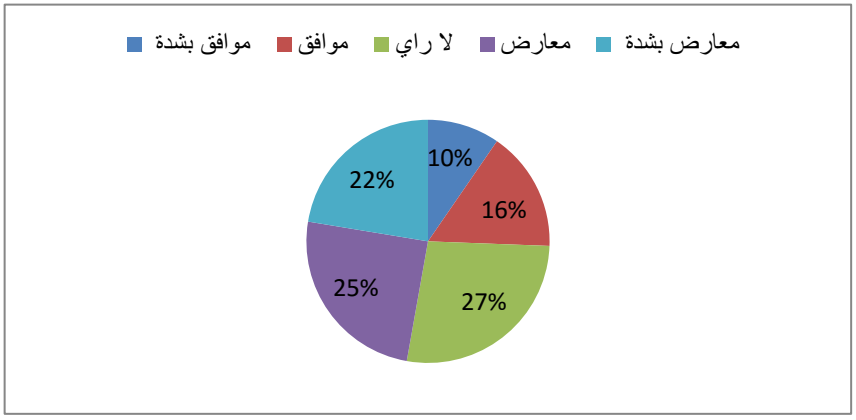

12.2: تقديم البلدية خدمات حسب الفئات العمرية

من خلال الشكل البياني رقم 12.2 والذي يعبر عن تقديم الخدمات حسب الفئة العمرية لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 26%موافقون على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وهي نسبة ضعيفة جدا لعدد الرافضين والتي تشكل47%.

5/3 هل تقدم البلدية الخدمات حسب الأولوية والعدالة ؟

10.2: تقديم خدمات حسب الأولوية بعدالة

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
خدمات البلدية حسب الأولوية والعدالة	28	36	42	66	78

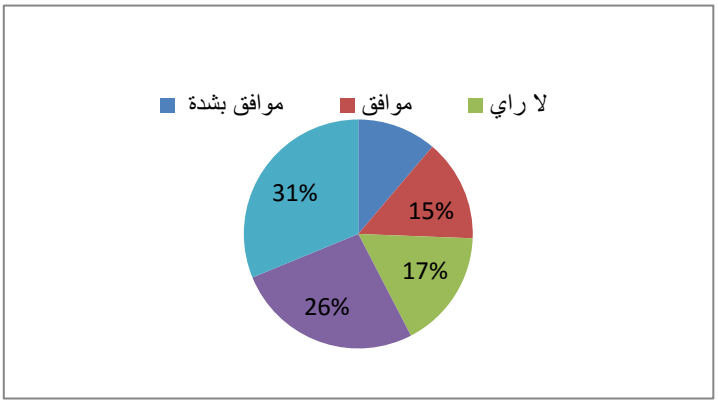

13.2: تقديم خدمات حسب الأولوية بعدالة

من خلال الشكل البياني رقم 13.2 والذي يعبر عن تقديم البلدية خدمات حسب الأولوية لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 26%موافقون على التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وهي نسبة ضعيفة جدا لعدد الرافضين والتي تشكل57%.

6/3 هل تستمع البلدية لشكاوي المواطنين دون محسوبية ؟

11.2: السماع لشكاوي المواطنين دون محسوبية

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
السماع لشكاوي المواطنين دون محسوبية	40	76	44	40	50

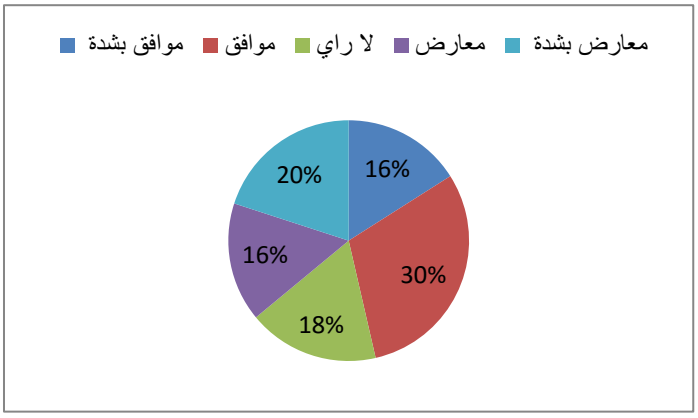

14.2: السماع لشكاوي المواطنين دون محسوبية

من خلال الشكل البياني رقم 14.2 والذي يعبر عن سماع البلدية لشكاوي المواطنين لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء المواطنين متقاربة نسبيا فمن خلال الاستمارات فان نسبة 46% موافقون على السماع لشكاوي المواطنين وهي نسبة ضعيفة مقاربة للرافضين والتي تشكل36% .

4 معيار المشاركة

1/4 هل تعرض البلدية انجازات المجلس أمام المواطنين؟

12.2: عرض انجازات أمام المجلس المواطنين

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
عرض انجازات المجلس أمام المواطنين	12	56	86	60	36

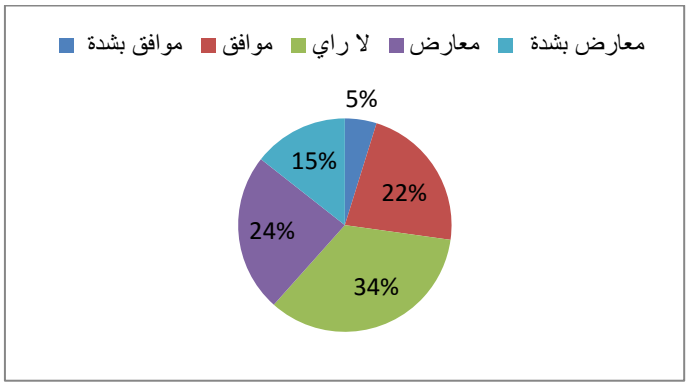

15.2: عرض انجازات المجلس أمام المواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 15.2 والذي يعبر عن عرض انجازات المجلس أمام المواطنين لتجسيد معيار المشاركة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 27% موافقون على عرض انجازات المجلس البلدي وهي نسبة ضعيفة مقارنة للرافضين والتي تشكل39%

2/ 4 هل تصغي البلدية لمتطلبات المواطنين وتسعى لتجسيدها ؟

13.2: الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ميداني

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
إصغاء البلدية لمتطلبات المواطن وتجسيدها	22	60	40	72	58

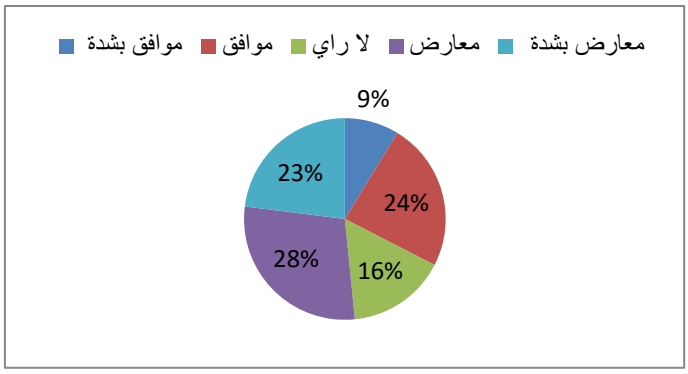

16.2: الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ميدانيا

من خلال الشكل البياني رقم 16.2 والذي يعبر عن الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ميدانيا لتجسيد معيار المشاركة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة33 % موافقون على الإصغاء لمتطلبات المواطن وتجسيدها وهي نسبة ضعيفة مقارنة للرافضين والتي تشكل51%.

3/4 هل أبواب المداولات مفتوحة أمام المواطنين من قبل البلدية ؟

14.2: فتح أبواب المداولات لحضور المواطن

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
فتح أبواب للمواطنين لحضور المداولات	12	32	70	58	78

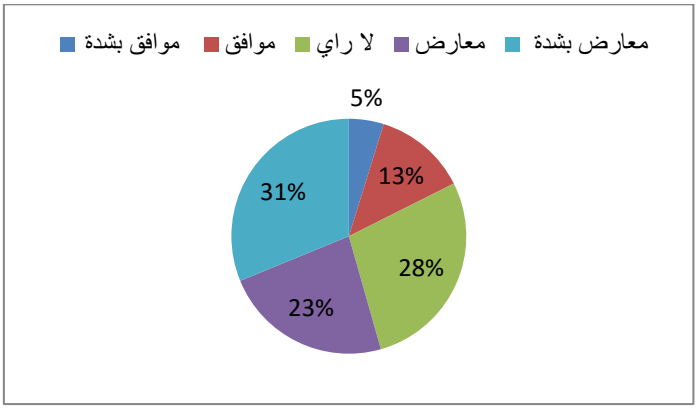

17.2: فتح أبواب المداولات لحضور المواطن

من خلال الشكل البياني رقم 17.2 والذي يعبر عن افتح البلدية أبوابها لحضور المواطن للمداولات لتجسيد معيار المشاركة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة18% موافقون على التمكن من حضور المداولات وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالرافضين والتي تشكل54%.

4/4 هل يستجيب رئيس المجلس الشعبي البلدي لمطالب الشعب؟

15.2: تجاوب رئيس المجلس لمشاكل المواطنين

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
تجاوب رئيس المجلس البلدي مع متطلبات المواطنين	30	74	52	38	56

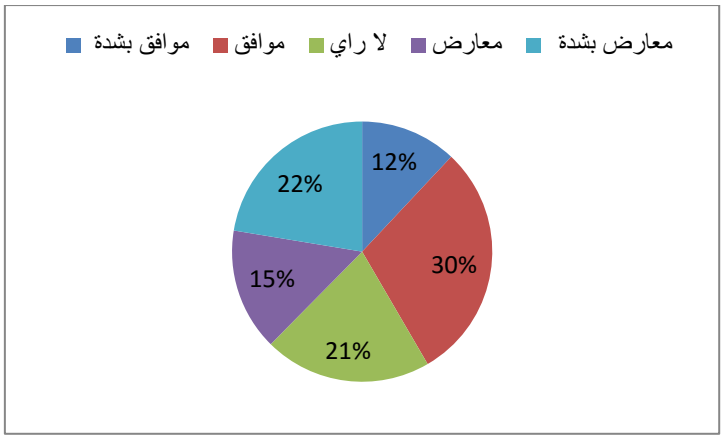

18.2: تجاوب رئيس المجلس لمشاكل المواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 18.2 والذي يعبر عن تجاوب رئيس البلدية مع مشاكل المواطنين لتجسيد معيار المشاركة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة42% موافقون على تجاوب رئيس المجلس مع مشاكل المواطن وهي معتبرة مقارنة بالرافضين والتي تشكل37% .

5/4 هل تشارك لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع؟

16.2: مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع

	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع	30	36	60	54	70

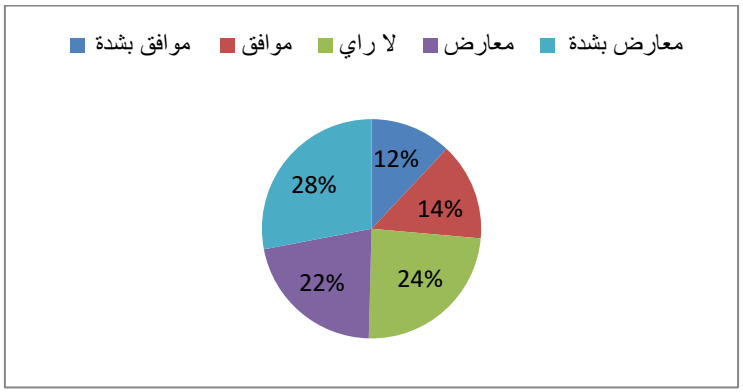

19.2: مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع

من خلال الشكل البياني رقم 19.2 والذي يعبر عن مشاركة لجان الأحياء في التخطيط للمشاريع لتجسيد معيار المشاركة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة26% موافقون على مشاركة لجان الأحياء في التخطيط وهي جد ضعيفة مقارنة بالرافضين والتي تشكل50%

5 معيار النزاهة

1/5 هل تقدم البلدية الخدمات للمواطنين في إطار قانوني ؟

17.2: تقديم خدمات في إطار قانوني

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
تقديم الخدمات للمواطنين في إطار قانوني	30	84	44	58	34

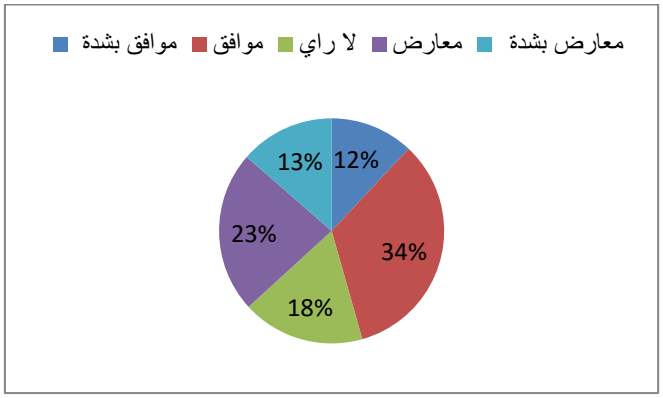

20.2: تقديم خدمات في إطار قانوني

من خلال الشكل البياني رقم 20.2 والذي يعبر عن تقديم البلدية للخدمات في إطار قانوني لتجسيد معيار النزاهة, حيث كانت أراء المواطنين متقاربة فمن خلال الاستمارات فان نسبة46% موافقون على تقديم البلدية خدمات في إطار قانوني وهي قريبة ومعتبرة مقارنة بالرافضين والتي تشكل36%

2/5 هل تستغل ممتلكات البلدية في الإطار القانوني؟

18.2 : استغلال ممتلكات البلدية في إطار العمل

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
استغلال ممتلكات البلدية في إطار قانوني	38	44	46	54	68

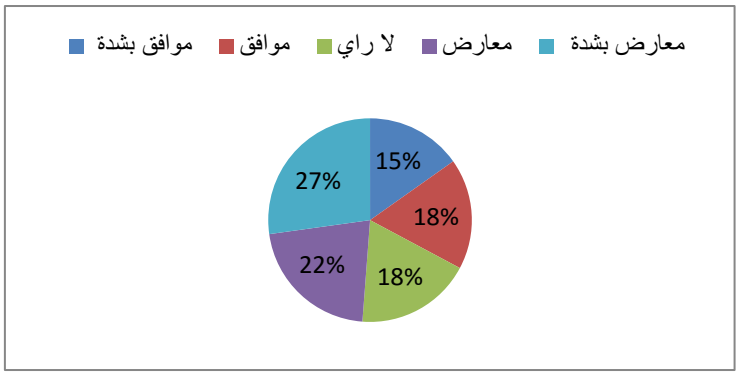

21.2: استغلال ممتلكات البلدية في إطار العمل

من خلال الشكل البياني رقم 21.2 والذي يعبر عن استغلال ممتلكات البلدية في إطار العمل لتجسيد معيار النزاهة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة33% موافقون على تقديم البلدية خدمات في إطار قانوني وهي قريبة وضعيفة مقارنة بالرافضين والتي تشكل49%

3/5 هل تعرض مشتريات البلدية أمام المواطنين ؟

19.2: عرض مشتريات البلدية للمواطنين

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
عرض مشتريات البلدية للمواطنين	20	32	82	50	66

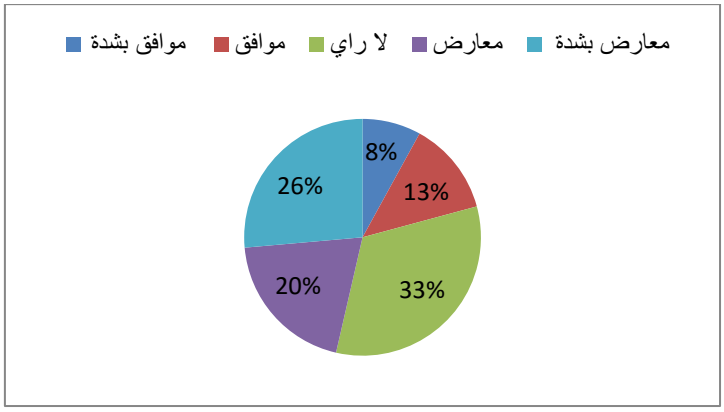

22.2: عرض مشتريات البلدية للمواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 22.2 والذي يعبر عن عرض مشتريات البلدية للمواطنين لتجسيد معيار النزاهة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة22% موافقون على عرض مشتريات البلدية للمواطنين وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالرافضين والتي تشكل46%.

4/5 هل تعرض تواريخ المداولات من قبل البلدية ليتمكن المواطن من الحضور؟

20.2 : عرض تواريخ المداولات ليحضر المواطنين

	موافق بشدة	موافق	لا راي	معارض	معارض بشدة
عرض تواريخ المداولات ليتمكن المواطن من الحضور	24	34	70	50	72

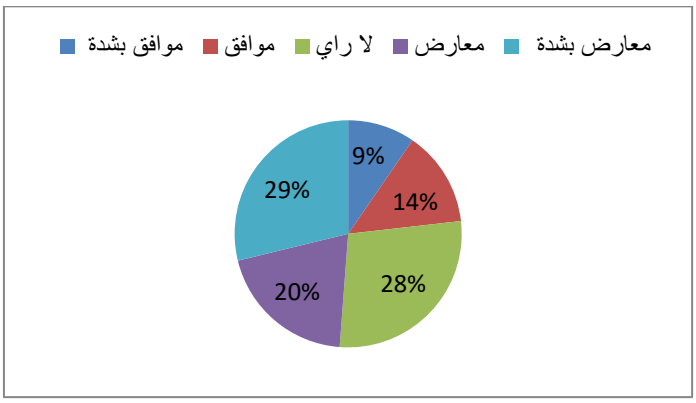

23.2: عرض تواريخ المداولات لحضور المواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 23.2 والذي يعبر عن عرض تواريخ المداولات للمواطنين لتجسيد معيار النزاهة, حيث كانت أراء المواطنين متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة23% موافقون على عرض تواريخ المداولات وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالرافضين والتي تشكل49%.

الاستنتاج

من خلال العمل الميداني الخاص بمواطني البلدية استنتجنا تباين في الآراء بين المواطنين حول مدى تطبيق معايير الحكامة الجيدة بمدينة ميلة حيث يرى المواطنون تراجع في تطبيق بعض المعايير كالنزاهة والمشاركة وكذا العدالة والشفافية

أما معياري المساءلة والعدالة والمساواة فيشهدان تطبيق متوسط داخل مدينة ميلة حسب رأي المواطنين.

2- تحليل استمارات الخبراء

1/ معيار المساءلة

1/1 هل تستجيب البلدية للتساؤلات الموجهة إليها؟

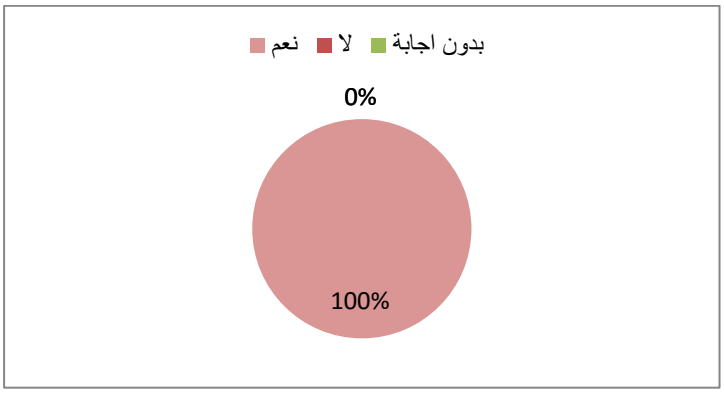

24.2: إجابة البلدية على التساؤلات الموجهة لها

من خلال الشكل البياني رقم 24.2 والذي يعبر عن إجابة البلدية للتساؤلات الموجهة لها في إطار تجسيد معيار المساءلة حيث كانت أراء الخبراء متطابقة فمن خلال المقابلات فان نسبة 100% موافقون على إجابة البلدية للتساؤلات الموجهة لها

2/1 هل تقدم البلدية معلومات عن الذمة المالية للمواطن؟

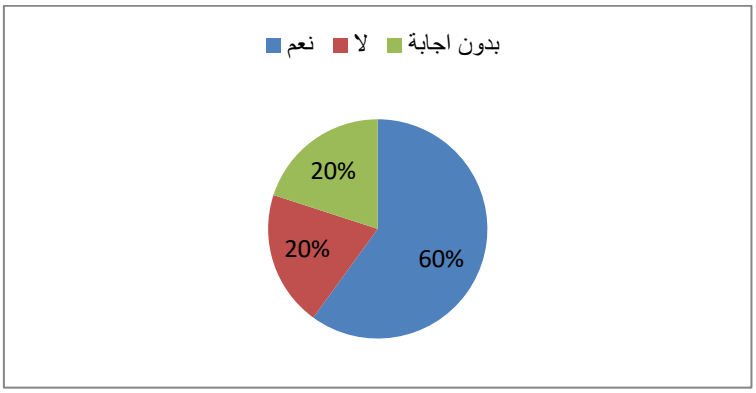

25.2: تقديم بيانات الذمة المالية لدى الهيئة المختصة

من خلال الشكل البياني رقم 25.2 والذي يعبر عن تقديم بيانات الذمة المالية لدى الهيئة المخصصة لتجسيد معيار المساءلة حيث كانت أراء الخبراء متباينة فمن خلال المقابلات فان نسبة60 % موافقون على تقديم بيانات حول مالية البلدية وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد الرافضين والتي تشكل20 %.

3/1 هل توجد رقابة على المجلس البلدي ؟

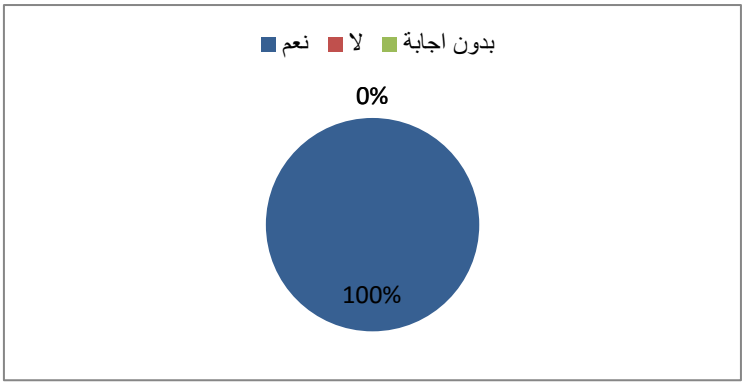

26.2: الرقابة على أعمال المجلس البلدي

4/1 هل تقدم البلدية وصف كامل لكل وظيفة بالبلدية ؟

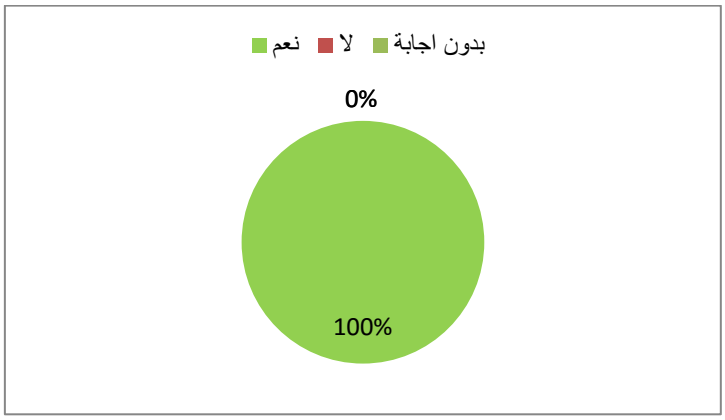

27.2: تقديم وصف كامل لكل وظيفة بالبلدية

من خلال الشكل البياني 26.2 التي يعبر عن وجود رقابة داخل البلدية والشكل رقم 27.2 الذي يبين تقديم البلدية للوصف الكامل لأي وظيفة تابعة لها في إطار تجسيد مبدأ المساءلة, حسب رأي الخبراء فان كلا المؤشرين محفوظين بالبلدية بنسبة 100%.

2 معيار الشفافية

1/2 هل تعرض البلدية قراراتها عبر وسائل الإعلام ؟

21.2: عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام	00	05	00	00	00

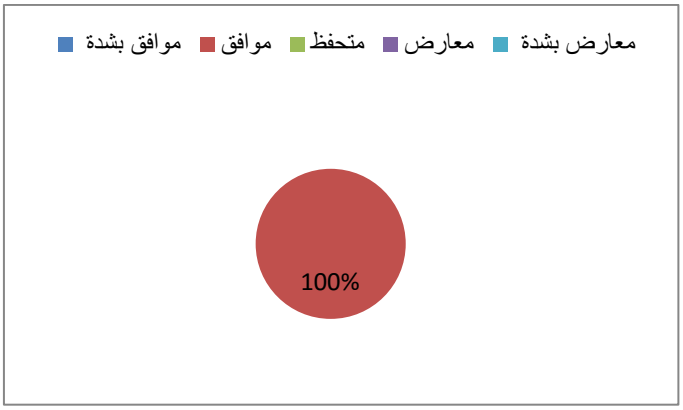

28.2 :عرض قرارات البلدية عبر وسائل الإعلام

2/2 هل تطلع البلدية المواطن على مشاريعها؟

22.2 اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
اطلاع المواطن على قرارات البلدية	00	05	00	00	00

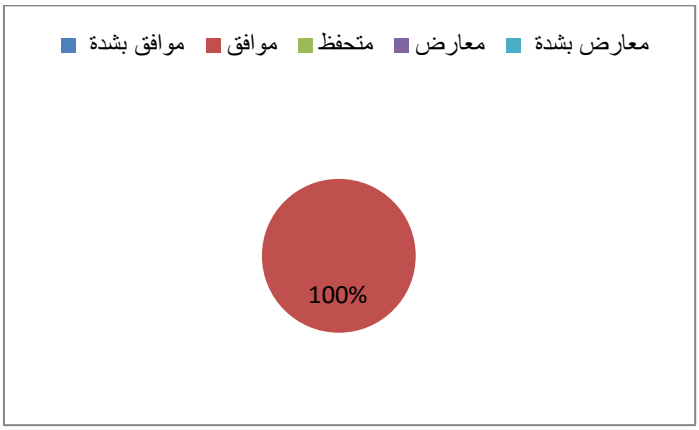

29.2: اطلاع المواطنين على مشاريع البلدية

3/2 هل توجد صفحة الكترونية للبلدية؟

23.2: توفير صفحة الكترونية للبلدية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة

توفر صفحة الكترونية للبلدية	00	05	00	00	00

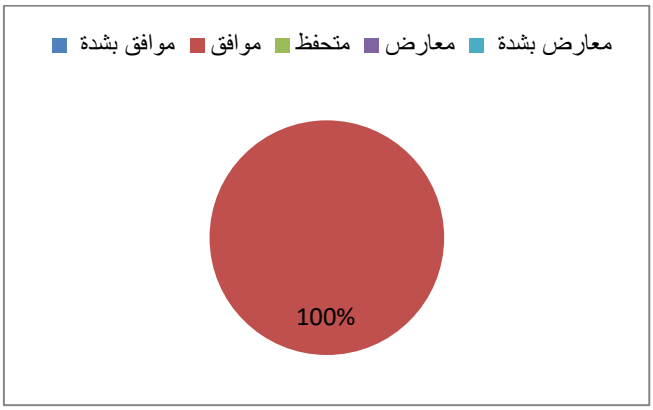

30.2: توفير صفحة الكترونية للبلدية

من خلال ملاحظة الأشكال البيانية ذات الأرقام 28.2 , 29.2, 30.2 والتي تمثل مؤشرات دالة على تجسيد معيار الشفافية وتصب في إطار إعلام المواطن عبر وسائل الإعلام واطلاعه على مشاريع البلدية وكذا توفر البلدية على صفحة الكترونية فحسب رأي الخبراء فهذه المبادئ محفوظة 100% بالبلدية.

4/2 هل تعرض البلدية تقرير سنوي للمشاريع المنجزة؟

24.2: عرض تقرير سنوي للمشاريع المنجزة

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض تقرير للمشاريع المنجزة	00	04	01	00	00

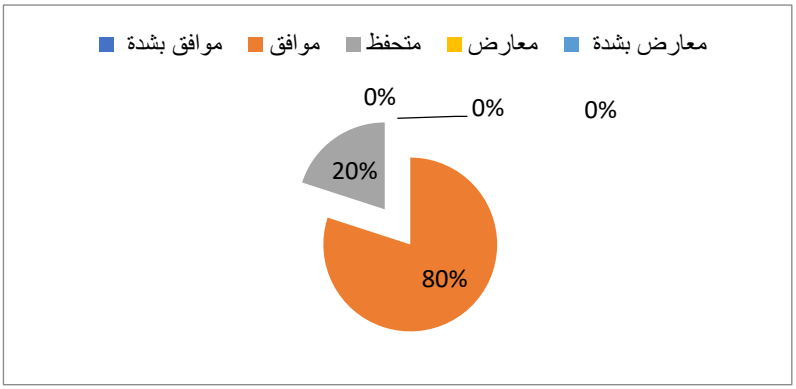

31.2: عرض تقرير سنوي للمشاريع المنجزة

من خلال الشكل البياني رقم 31.2 والذي يعبر عرض البلدية تقرير سنوي لانجازاتها السنوية لتجسيد معيار الشفافية حيث كانت أراء الخبراء متوافقة فمن خلال المقابلات فان نسبة 80% موافقون على عرض البلدية لمشاريعها أما باقي النسبة والمتمثلة في 20% فابدوا تحفظهم.

5/2 هل تعرض البلدية الميزانية السنوية أمام المواطنين؟

25.2: عرض الميزانية السنوية أمام المواطنين

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض الميزانية السنوية امام المواطنين	00	00	01	04	01

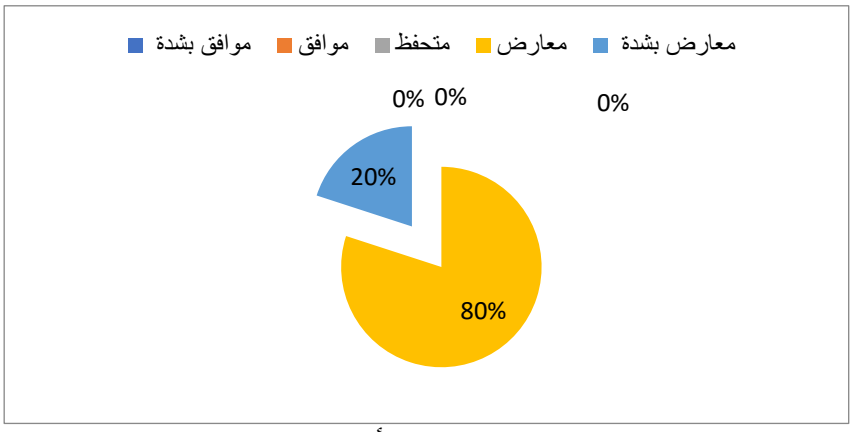

32.2: عرض الميزانية السنوية أمام المواطنين

من خلال الشكل البياني رقم 32.2 والذي يعبر عرض البلدية لميزانيتها السنوية أمام المواطنين لتجسيد معيار الشفافية حيث كانت أراء الخبراء متوافقة فمن خلال المقابلات فان نسبة 100% معارضون على عرض البلدية لميزانيتها السنوية حيث يحتج هؤلاء الخبراء بإمكانية الاطلاع عليها من خلال المجلس البلدي نظرا لغياب النص القانوني الذي يفرض عليهم نشرها.

3 معيار العدالة والمساواة

1/3 هل يتم الإعلان عن الوظائف في وسائل الإعلام ؟

26.2: الإعلان عن الوظائف عبر وسائل الإعلام

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
الإعلان عن الوظائف عبر وسائل الإعلام	03	02	00	00	00

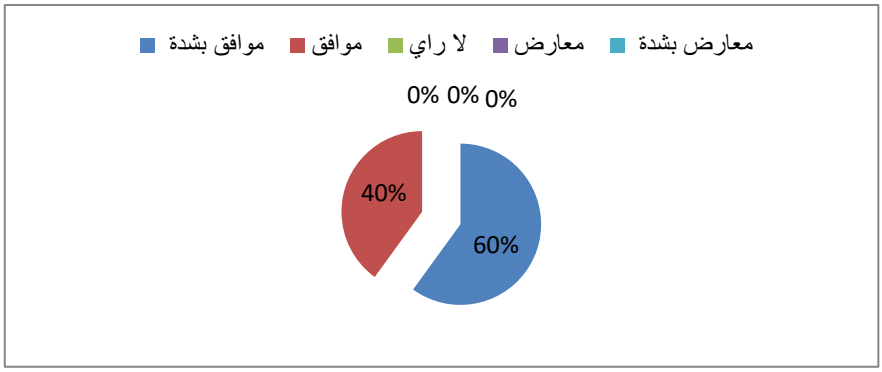

33.2: الإعلان عن الوظائف عبر وسائل الإعلام

2/3 هل تتعامل لجنة التوظيف بالبلدية بعدالة؟

27.2: تعامل لجنة التوظيف بالبلدية بعدالة

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
تعامل لجنة التوظيف بالبلدية بعدالة	03	02	00	00	00

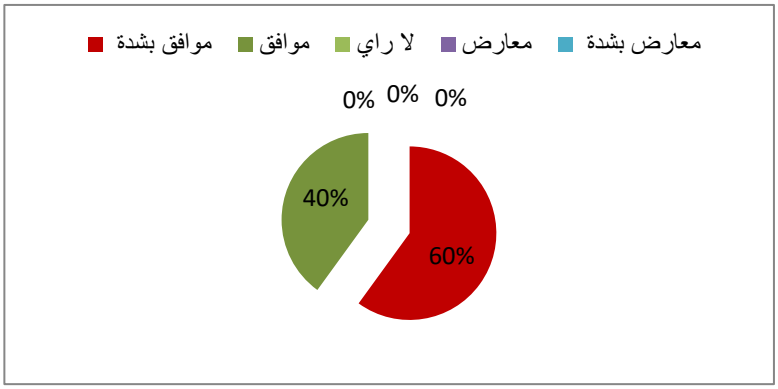

34.2: تعامل لجنة التوظيف بالبلدية بعدالة

من خلال الأشكال البيانية 33.2 التي تنص على الإعلان عن الوظائف في وسائل الإعلام و34.2 الذي يعبر على كيفية تعامل لجنة التوظيف بالبلدية, في إطار تجسيد مبدأ العدالة والمساواة, فحسب رأي الخبراء فان المؤشرين محفوظين بنسبة 100%.

3/3 عدم مشارك موظفي البلدية في تعيين أقاربهم في العمل بالبلدية؟

28.2: عدم مشاركة موفي البلدية في تعيين أقاربهم

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عدم تعيين أقارب الموظفين	01	01	00	03	00

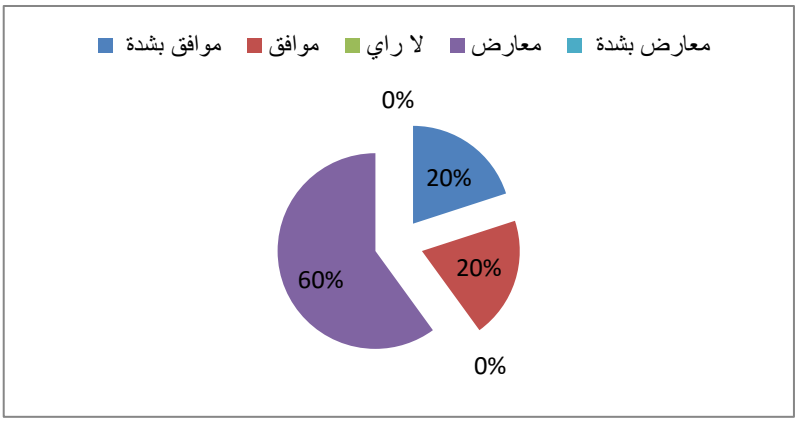

35.2: عدم مشاركة موفي البلدية في تعيين أقاربهم

من خلال الشكل البياني رقم 35.2 والذي يعبر عن عدم توظيف الأقارب بالبلدية لتجسيد معيار العدالة والمساواة, حيث كانت أراء الخبراء متباينة فمن خلال المقابلات فان نسبة 80% معارضون على عدم توظيف الموظفين لأقاربهم وهي نسبة جد معتبرة مقارنة بالموافقين والذين تقدر نسبتهم ب20 % .

4/3 هل تتعامل البلدية بأسلوب خاص مع ذوي الاحتياجات الخاصة؟

29.2: تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة	00	00	02	03	00

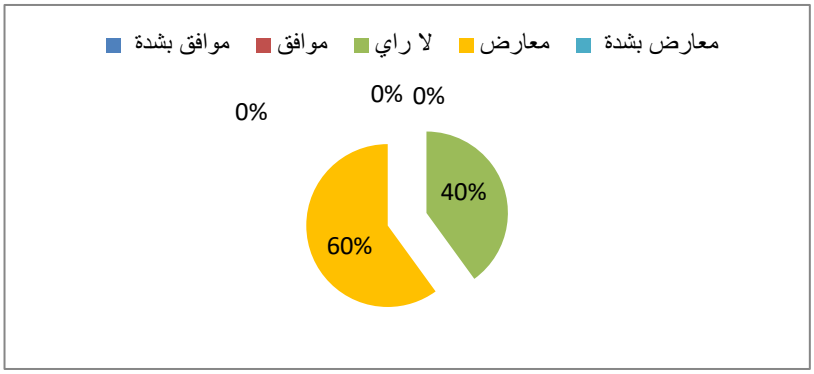

36.2: تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة

من خلال الشكل البياني رقم 36.2 والذي يعبر تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة لتجسيد معيار العدالة والمساواة حيث كانت أراء الخبراء متذبذبة فمن خلال المقابلات فان نسبة 60% معارضون و40% منهم متحفظين على تعامل البلدية مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

5/3 هل تقدم البلدية خدمات حسب الفئة العمرية ؟

30.2: تقديم خدمات حسب الفئات العمرية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
تقدم البلدية خدمات حسب الفئة العمرية	03	02	00	00	00

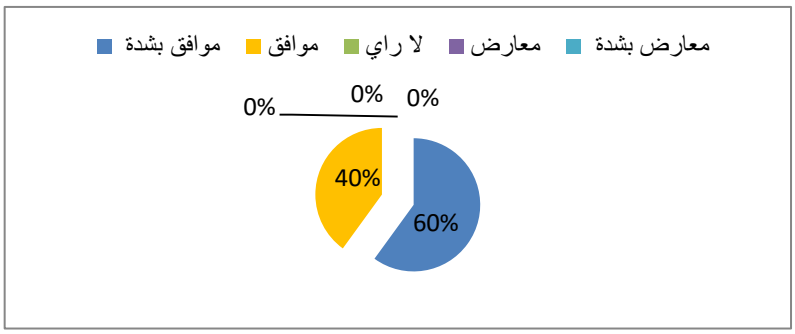

37.2: تقديم خدمات حسب الفئات العمرية

من خلال الشكل البياني رقم 37.2 والذي يعبر على تقديم البلدية للخدمات حسب الفئة العمرية لتجسيد معيار العدالة والمساواة حيث كانت أراء الخبراء متوافقة فمن خلال المقابلات فان نسبة 100% موافقون على تقديم البلدية لخدمات حسب الفئة العمرية .

4 معيار المشاركة

1/4 هل يعرض المجلس البلد انجازاته أمام المواطنين؟

31.2: عرض انجازات المجلس أمام المواطنين

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض انجازات المجلس أمام المواطنين	04	01	00	00	00

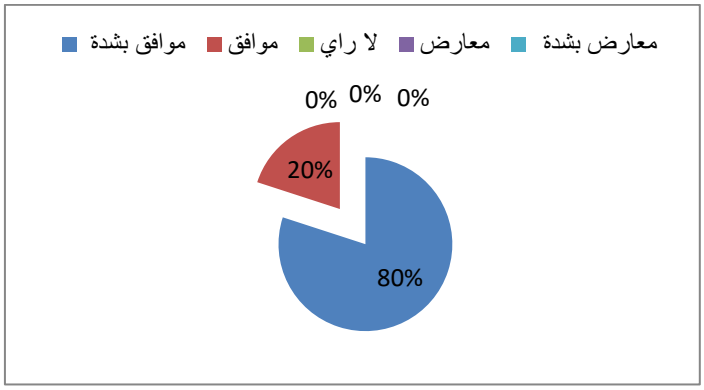

38.2: عرض انجازات المجلس أمام المواطنين

2/4 هل تصغي البلدية لمتطلبات المواطنين وتسعى لتجسيدها ميدانيا؟

32.2: الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ميدانيا

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
الإصغاء لمتطلبات المواطن و السعي لتجسيدها	04	01	00	00	00

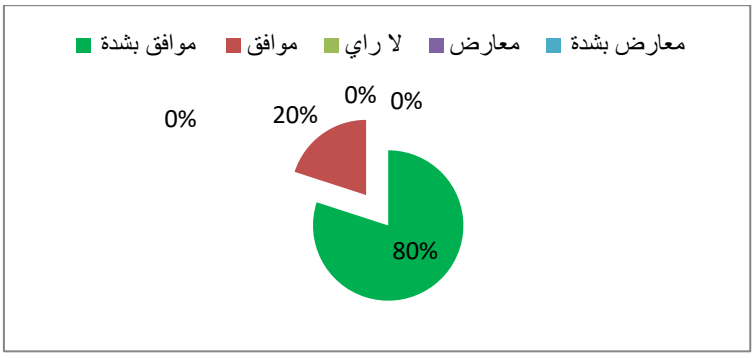

39.2: الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها ميدانيا

من خلال الشكلين البيانيين38.2 و39.2 واللذان يمثلان على الترتيب عرض انجازات المجلس البلدي أمام المواطنين وكذا الإصغاء لمتطلبات المواطنين وتجسيدها,في إطار تجسيد معيار المشاركة ,فحسب رأي الخبراء فكلا المؤشران محفوظان بنسبة 100%.

3/4 هل تفتح البلدية أبواب المداولات ليتمكن المواطن من الحضور؟

33.2: فتح الأبواب لحضور المداولات

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
فتح أبواب المداولات ليتمكن المواطن من الحضور	04	01	00	00	00

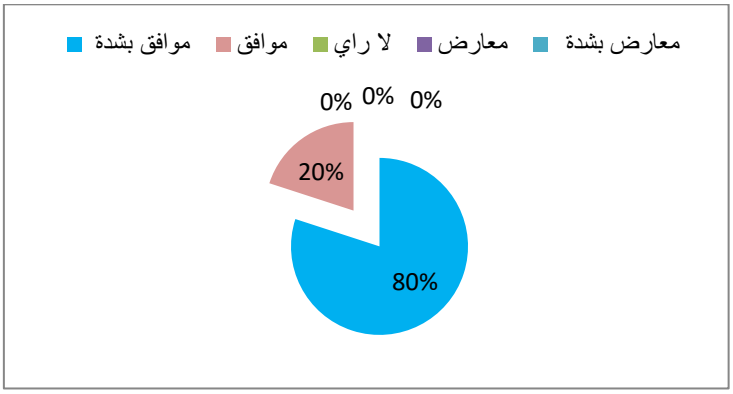

40.2: فتح الأبواب لحضور المداولات

4/4 هل المجلس البلدي يقوم باستقبال كل المواطنين ؟

34.2: استقبال المجلس البلدي لكل مواطن

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
استقبال المجلس البلدي للمواطنين	04	01	01	00	00

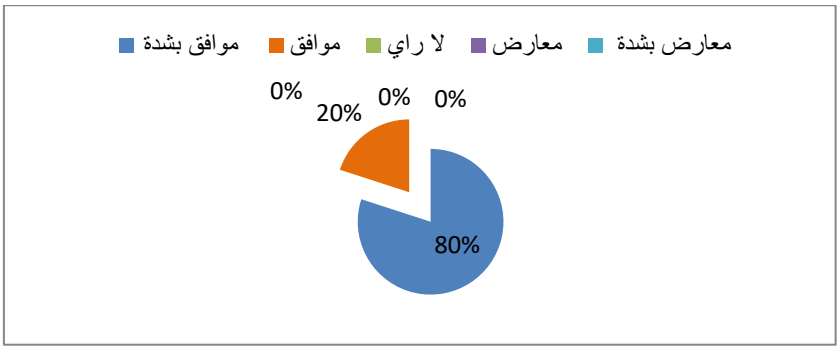

41.2: استقبال المجلس البلدي لكل مواطن

5/4 هل توجد سياسة عمل مسطرة من طرف رؤساء البلدية ؟

35.2: رسم سياسة عمل من قبل رؤساء البلدية

	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
تسطير سياسة عمل من طرف رؤساء البلدية	04	01	00	00	00

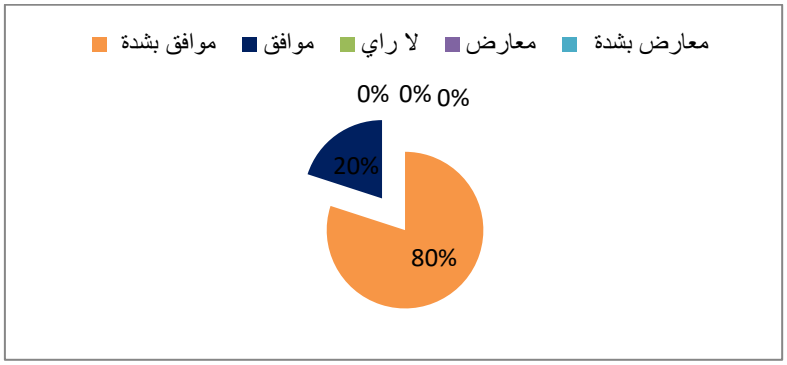

42.2: رسم سياسة عمل من قبل رؤساء البلدية

من خلال الأشكال البيانية ذات الأرقام40.2, 41.2, 42.2, التي تنص على فتح أبواب المداولات أمام المواطن, استقبال المجلس للمواطنين ,رسم سياسة عمل من طرف رؤساء البلدية , والتي تصب في تجسيد مبدأ المشاركة بين المسيرين والمواطنين يرى الخبراء أن كل هذه المؤشرات السالفة الذكر محفوظة 100% .

5 معيار النزاهة

1/5 هل تقدم البلدية خدماتها للمواطنين في إطار قانوني؟

36.2: تقديم خدمات للمواطن في إطار قانوني

تقديم	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض تقرير للمشاريع المنجزة	00	01	02	02	00

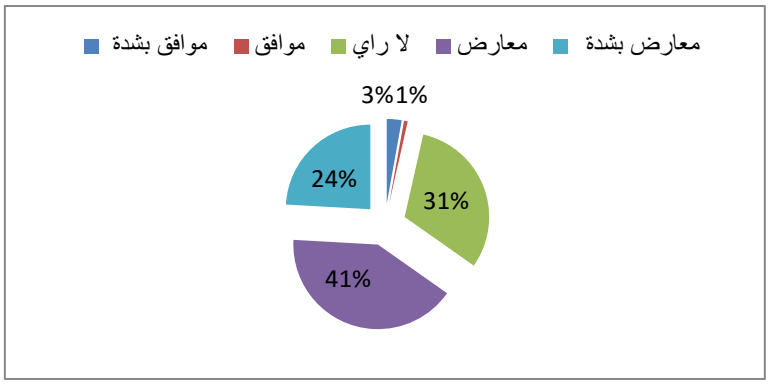

43.2: تقديم خدمات للمواطن في إطار قانوني

من خلال الشكل البياني رقم 43.2 والذي يعبر على تقديم الخدمات للمواطنين في إطار قانوني لتجسيد معيار النزاهة حيث كانت أراء الخبراء متباينة فمن خلال الاستمارات فان نسبة 65% معارضون جد مرتفعة و4% موافقون على تقديم الخدمات للمواطنين في إطار قانوني.

2/5 هل تستغل ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية ؟

37.2: استغلال ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية

تقديم	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عرض تقرير للمشاريع المنجزة	00	01	00	02	02

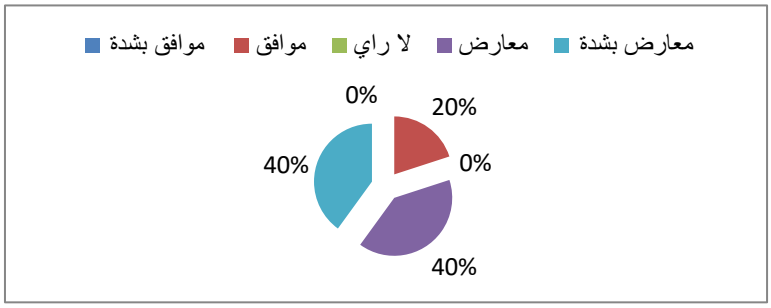

44.2: استغلال ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية

من خلال الشكل البياني رقم 44.2 والذي يعبر على استغلال ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية لتجسيد معيار النزاهة حيث كانت أراء الخبراء متباينة فمن خلال المقابلات فان نسبة 80% معارضون على استغلال البلدية لممتلكاتها في أغراض غير رسمية في المقابل تمثل نسبة 20% فئة الموافقين.

3/5 هل ترتبط مكافآت البلدية بنتائج تقييمها المواطنين؟

38.2: ارتباط مكافآت البلدية بنتائج تقييمها للمواطنين

تقديم	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
ارتباط مكافآت البلدية بنتائج تقييمها من المواطنين	04	01	00	00	00

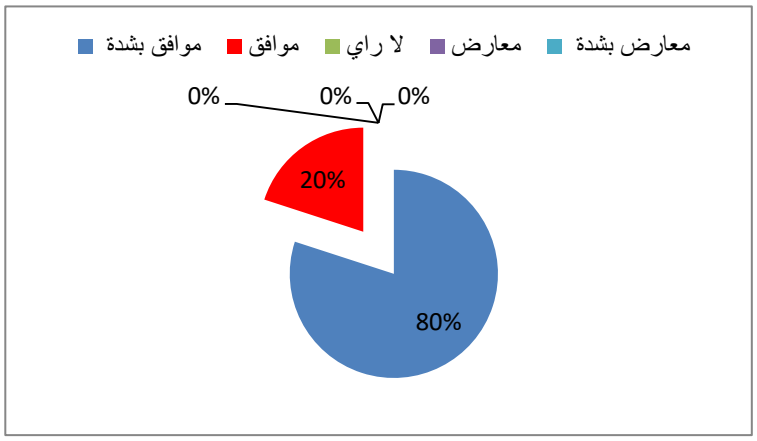

45.2: ارتباط مكافآت البلدية بنتائج تقييمها للمواطنين

4/5 هل تتقيد البلدية بنظام مكتوب فيما يخص مشترياتها ؟

39.2:تقيد البلدية بنام مكتوب لمشترياتها

تقديم	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
تقيد البلدية بنظام مكتوب لمشترياتها	04	01	00	00	00

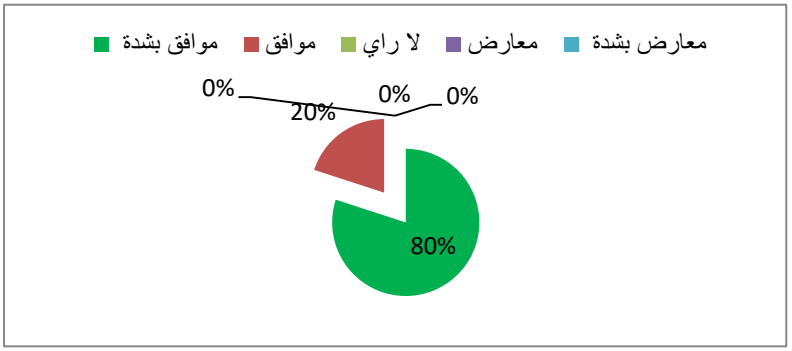

46.2: تقيد البلدية بنام مكتوب لمشترياتها

5/5 هل تعقد البلدية مداولاتها وفق تواريخ معلقة بالأماكن العمومية ؟

40.2: عقد مداولات وفق تواريخ معلن عنها في أماكن عمومية

تقديم	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
عقد مداولات وفق تواريخ معلقة بأماكن عمومية	04	01	00	00	00

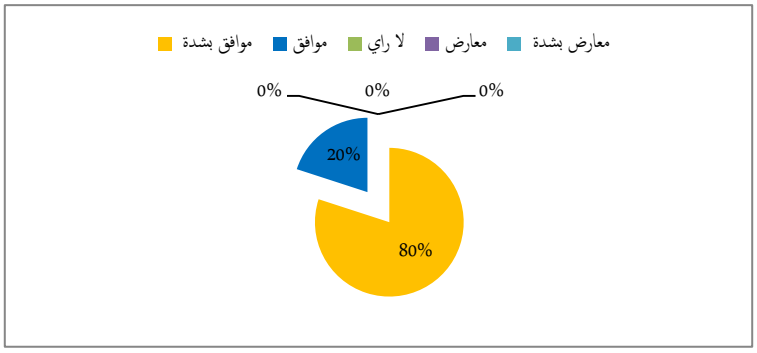

47.2: عقد مداولات وفق تواريخ معلن عنها في أماكن عمومية

من خلال الأشكال البيانية 45.2, 46.2, 47 2. التي تنص على مكافآت البلدية بنتائج تقييمها للمواطنين , التقيد بنظام مكتوب لمشتريات البلدية وكذا عقد المداولات وفق تواريخ معلن عنها بأماكن عمومية حيث تصب المؤشرات في إطار تجسيد النزاهة بالبلدية , حسب رأي الخبراء فكل المؤشرات السالفة الذكر محفوظة داخل البلدية بنسبة 100**%.**

الاستنتاج

من خلال المقابلات مع خبراء بلدية ميلة حول مدى تطبيق معايير الحكامة الجيدة داخل مدينة ميلة نلاحظ تباين في أراء الخبراء حول مدى تطبيق معايير الحكامة حيث نرى تباين الآراء وتراجع في بعض المؤشرات كالنزاهة , العدالة والمساواة , والشفافية

أما معياري المشاركة والمساءلة فيشهدان تطبيق جيد حسب رأي الخبراء

خلاصة الفصل

بعد الاستطلاع وتحليل أراء عينة الدراسة إحصائيا , وكذا خلال العمل الميداني في مدينة ميلة ,أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن تطبيق معايير الحكامة ببلدية ميلة ذات تطبيق ضعيف .

حيث وجدنا من خلال الدراسة البيانية أن الدرجة الكلية لتطبيق معايير الحوكمة جيدة في بعض المعايير إلا انه يوجد تفاوت وتراجع كلي في تطبيق في بعض المعايير.

أيضا وجدنا تباين في الآراء بين المواطنين والخبراء واختلاف وجهة نظرهم حول مدى تطبيق معايير الحكامة , وترتيبها .

لذلك سنحاول من خلال الفصل القادم معرفة المشاكل التي تعرقل تطبيق معايير الحكامة داخل البلدية واقتراح ما يناسب من حلول , لتحسين وضع التسيير داخل البلدية.

خاتمة الفصل

من خلال الدراسة السابقة , لاحظنا أن معايير الحكامة داخل بلدية ميلة تواجه صعوبات في التكريس والتجسيد على ارض الواقع, وتحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها.

وهذا راجع إلى مجموعة من الظروف والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية, وكذا الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها, و التي سنحاول الفصل فيها من خلال الفصل الثالث.

إن تكامل العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسساته, وكذا مؤسسات الدولة التي وضعت بالأصل لخدمة المواطن بالدرجة الأولى, من شانه أن يحقق النجاح, الرفاهية, النمو الفكري, السياسي, و الترابط الاجتماعي.

لذلك تسعى معظم الدول إلى التقرب من المواطن وتلبية حاجياته عن طريق تطبيق ما يسمى بمقاربة الحكم الراشد على المستوى المحلي تعزيزا للشفافية ومشاركة المواطن أرائهم , في ظل قدرة المواطن على مساءلة الهيئات المحلية حول قيامها بمهامها والمتمثلة في تقديم الخدمات العامة .

مقدمة الفصل

تسعى الجزائر كغيرها من باقي الدول لتحقيق الرشادة في تدبير الشن المحلي , لكن رغم أهمية هذه المساعي لم تسلم هذه الأخيرة من المعيقات والمشاكل التي تحد من تجسيدها على ارض الواقع.

سنحاول في هذا الفصل التطرق قدر الإمكان وحصر هذه المعيقات التي تحول دون التطبيق الجيد لمعايير الحكامة , وكل هذا من اجل اقتراح حلول ملائمة للتكريس الفعلي لهذه المبادئ التي من شانها تعزيز السياسات الترشيدية والتقويمية , والتنمية الشاملة , والتي تعتبر شرط أساسي لتمكين تطبيق معايير الحكامة . ولا يكون هذا إلا بالبحث عن الأسباب الحقيقة حالت دون إمكانية تطبيق معايير الحكامة في بلدية ميلة, واقتراح ما يناسبها من حلول .

فالحكامة هي دعوة صريحة وفعلية للتخلص من المشاكل على اختلاف مستوياتها(كالبيروقراطية , و سوء التسيير) للشأن المحلي.

تمهيد

بعد تمثيل نتائج الاستمارات في أشكال بيانية , نسعى خلال هذا المبحث من الفصل الثالث, إلى تحليل واستنباط أراء كل من المواطنين والخبراء, ووجهة نظرهم حول مدى تطبيق معايير الحكامة داخل البلدية , وبالتالي لنتمكن من معرفة مكان الخلل ومحاولة إصلاحه.

تحليل نتائج الاستمارات

1 تحليل استمارات المواطنين

اعتمدنا خلال هذه الدراسة على إسقاط مجموعة من معايير الحكامة على ارض الواقع , والمتمثل في سكان مدينة ميلة.

وتتمثل هذه المجموعة من 5 معايير وهي على الترتيب

المساءلة ,الشفافية , العدالة والمساواة ,المشاركة ,النزاهة.

المساءلة: كانت نظرت المواطنين إليها ايجابية حيث أكدوا أن هذا المبدأ محترم من خلال التجاوب مع مؤشرات المساءلة أي أن مبدأ المساءلة محفوظ داخل البلدية

الشفافية: حسب رأي المواطنين فان الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار متوسطة حيث نلاحظ تفاوت في الاستجابة مع بعض المؤشرات كتواجد صفحة الكترونية وعرض البلدية لقراراتها عليها أما باقي المؤشرات فنظرتهم إليهم سلبية. أي ان مبدأ الشفافية متوسط الوجود بالبلدية

العدالة والمساواة : حسب رأي المواطنين فان الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار متوسطة أيضا حيث استجاب المواطنون مع مؤشرين كالإعلان عن الوظائف والاستماع لشكاوي المواطنين , اما باقي المؤشرات فينظرون إليها بسلبية . أي أن مبدأ العدالة والمساواة متوسط الوجود داخل البلدية

المشاركة: يرى المواطنون بان الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار ضعيفة, حيث تفاعلوا مع مؤشرات المشاركة بنظرة سلبية. أي لا توجد مشاركة بين البلدية والمواطنين, فمبدأ المشاركة غير محترم

النزاهة: حسب التحليل فان الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار ضعيفة, حيث كان تفاعلهم مع المؤشرات بسلبية ما عدا مؤشر تقديم الخدمات في إطار قانوني. أي لا توجد نزاهة بالبلدية حسب رأي المواطنين.

2 تحليل استمارات الخبراء

اعتمدنا في دراستنا هذه على نفس معايير الحكامة المسقطة على المواطنين حيث تقربنا من مسيري البلدية أو الخبراء, وعددهم خمسة خبراء وهم رئيس المجلس الشعبي البلدي , الأمين العام للبلدية ,

و ثلاثة رؤساء مصلحة وقد توصلنا إلى ما يلي :

المساءلة الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار قوية حيث تفاعل هؤلاء الخبراء مع مؤشرات الحكامة

بايجابية , حسب رأي الخبراء فمبدأ المساءلة محفوظ داخل البلدية .

الشفافية الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار قوية مع كل المؤشرات ماعدا مؤشر عرض الميزانية السنوية

أمام المواطنين, حيث تفاعل معها الخبراء بالسلبية مشيرين لعدم وجود نص قانوني ينص ينشرها

حسب رأي الخبراء فان مبدأ الشفافية محفوظ داخل البلدية

العدالة والمساواة الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار قوية حيث تفاعل الخبراء مع المؤشرات بايجابية ماعدا مؤشر عدم توظيف الأقارب كانت نظرتهم إليه سلبية , مشيرين في ذلك إلى وجود الوساطة والمحسوبية . أي انه وحسب رأي الخبراء فان مبدأ العدالة والمساواة محفوظ داخل البلدية

المشاركة الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار جد قوية بالبلدية حسب رأي الخبراء حيث تفاعلوا مع مختلف المؤشرات بايجابية , وهم بذلك مؤكدين على وجود مشاركة بينهم وبين المواطنين

فهذا المبدأ جد محفوظ بالبلدية

النزاهة الدرجة الكلية لتطبيق هذا المعيار جد قوية بالبلدية حيث تفاعل الخبراء مع مؤشرات النزاهة بايجابية ,وهم بذلك مؤكدين على العمل داخل بيئة قانون .

حسب رأي الخبراء هذا المبدأ جد محفوظ داخل البلدية.

خلاصة المبحث

من خلال الدراسة الميدانية يرى المواطنون أن تطبيق معايير الحكامة داخل البلدية , ذات تطبيق متوسط وهي على الترتيب التالي تصاعديا:

المساءلة , العدالة والمساواة , الشفافية , النزاهة , المشاركة.

ونرى أن سبب وجود المساءلة في المرتبة الأولى هو كون الدولة الجزائرية مبنية على أساس الديمقراطية

والحوار, حيث انه ورد في مؤشرات معيار المساءلة ما ينص على إجابة البلدية على التساؤلات الموجهة إليها وكذا وجود هيئة مراقبة لعمل البلدية.

وهذه النتائج من وجهة نظر أعضائها قد حضيت بمتغير الجنس ,كما أن المستوى الثقافي للجنسين أصبح متقاربا كما قد يفوق وخاصة الانفتاح انتهجته الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

كما جاءت هذه الإجابات بفارق اختلاف وجهات النظر وذلك نظرا لتنوع أعمار الفئة المجيبة

في ما يخص استمارات الخبراء ورأيهم في التطبيق الكلي لمعايير الحكامة الجيدة , حسب نظرهم رغم تفاوت الآراء في بعض المؤشرات , وهي على الترتيب التالي حسب رأي الخبراء

المشاركة , المساءلة , الشفافية , العدالة والمساواة , النزاهة.

إن فئة الخبراء المجيبة والتي تعزز التطبيق الجيد لمعايير الحكامة بالبلدية والتي تمثل الفئة العمرية ذات 46 سنة إلى أكثر من 55 سنة , بحيث يميل أصحاب هذه الفئة العمرية نحو عدم الوقوع أو على الأقل عدم التغلغل في الفساد بشتى أنواعه .

لذلك فنحن نعزز هذه النتيجة ونرى بان الفئة ذات المواقف السلبية من المواطنين وخاصة فئة الشباب الذين طغت على أنظارهم الضغوطات المالية .

كما نؤكد على أن سبب النظرة السلبية للمواطنين ماهو إلا جهل بالقانون وغياب وازع الاطلاع وذلك ما أدى إلى جهلهم بحقوقهم التي شرعها لهم الدستور وحماها القانون . وعلى سبيل المثال وخلال العمل الميداني صادفنا من يجهل معظمهما حقه الشرعي في إمكانية حضوره للمداولات.

كما أن الخبراء ومسيري البلدية من ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية العليا يؤكدون على تطبيق البلدية لمعايير الحوكمة خاصة المشاركة, المساءلة , والشفافية راجع للنظرة الإستراتيجية الذي تتغنى بها هذه

الفئة مما يسمح لها بفهم الدور الحقيقي والفعال الذي تتحمله البلدية اتجاه سكانها بالتوجه نحو التنمية المستدامة. ولا يقتصر دورها على جمع القمامة, توفير الغاز ,والماء ,والصرف الصحي فقط .

دون التقليل من أهمية هذه الخدمات وحيويتها , فهذا الدور الحيوي للبلديات لا يتحقق إلا بتطبيق صحيح لمعايير الحكامة الجيدة, ابتداء من تعزيز دولة قانون , الذي إذا غاب ضاعت كل معايير الحكامة الأخرى.

معيقات الحكامة ببلدية ميلة

تمهيد

من خلال العمل الميداني الخاص بالمواطنين حددنا العديد من المشاكل والاختلالات في مؤشرات الحكامة والعوائق التي تعرقل تطبيقها , حتى نتمكن من اقتراح حلول ملائمة لمعالجة هذه الأخيرة والسير قدما نحو تطوير البلدية خاصة من حيث جانب الحكامة في التسيير

1 – معيقات سياسية , إدارية , قانونية[1]

تتنوع وتعدد الأسباب التي تشكل عقبة أمام تحقيق الحكامة ,أو الحكم الراشد داخل البلدية وعلى رأسها

السعي لاستيعاب طموحات وتطلعات المواطنين المحليين وإشباع حاجياتهم ' فهذه الأسباب لا تقتصر على بعد بحد ذاته, بل هي سياسية وإدارية وقانونية وعلى رأسها :

عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية

حيث ترتبط التنمية المحلية ارتباطا وثيقا باللامركزية , وهذه الأخيرة تكتسيها مجموعة من الفوائد

الأساسية, تتمثل في كون الإداريين المحليين, المسيرين, الخبراء يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة

ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم, كما أن إدارة الحكم اللامزكزي تخلق فرصا وتوسع فضاءلت أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه , إضافة إلى كون الأجهزة

المحلية تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية والتي تؤدي إلى فعالية أكثر .

وما يمكن قوله هو أن اللامركزية في التسيير , ليست إطارا قانونيا وسياسيا فقط بل هي أيضا ممارسة تكتسب في الميدان , وتخدم المواطنين بطريقة أنجع , حيث أنها تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوسيع قواعد الديمقراطية المحلية , أين تكون مشاركة المواطن فعلية .

وكل هذا لا يكون إلا بمشاركة المواطن وتحسيسه بالانتماء الفعلي للدولة.

[1] محمد سعدي نفس المصدر السابق صفحة , 55 .

2- غياب العمل الجمعوي

هناك تحدي أخر يؤثر يمكن اعتباره أساسي يواجه عمل الجمعيات المحلية ويتعلق بسعي العديد من أطراف المؤسسات القائمة على احتواء مؤسسات المجتمع المدني ,وهذا ما ينعكس سلبا على نوعية تسيير الجماعات المحلية للشأن المحلي.

فيلاحظ من خلال التجربة هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي بحيث :

فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقته, وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة . كونها ترى في هذا العمل الجمعوي القوي تهديدا لكيانها , على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة في حد ذاتها وإنما تصارع الاستبداد والتسيير البيروقراطي.

إذ تؤكد البحوث السياسية المعاصرة أن الدولة بصفة عامة ,إن لم يقف بجانبها مجتمع مدني فلن تستطيع اشباع حاجات السكان . فهي بذلك بحاجة للمجتمع المدني ليس في مجال لممارسة سلطتها وإنما كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة .

أما فيما يخص الجانب التشريعي والنصوص القانونية التي تحكم وتحدد عمل الجمعيات بالجزائر

تؤكد ممارسة الدولة ضغطا معتبرا على الأفراد والجمعيات سواء من الجانب الأمني أو القانوني

وهذا ما يقف حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد والاستقلالية التي تنعم بها مؤسسات المجتمع المدني

في الدول المتقدمة.

فعمل الجمعيات يحظى بتبعية وقيود دائمة, نظرا للقوانين الخاصة بالجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني قد يكون هذا راجع لاعتراف الدولة بقيمة ووزن عمل الجمعيات, لولا تحديد مجال حريتها.

وكل ما ذكر يساهم ولو بجزء بسيط في وجود وتفاقم المشاكل التالية :

- غياب التسيير الديمقراطي

حيث تتغنى البلدية باحتكار صانعي القرار المحلي[1]

- البعد الشعبوي

ضعف العضوية والقدرة على المشاركة والتغلغل في القاعدة الشعبية[1]

[1] محمد سعدي , نفس المصدر السابق , صفحة 56

– الصراعات والانشقاقات بين أفراد المجلس الشعبي البلدي حسب اختلاف مصالحهم,

حيث يرجع هذا بالسلب والتراجع في القرارات

يمكن التأكيد أن كل معيقات التنمية تتمحور حول البيئة السياسية والقانونية الغير ملائمة تماما التي تمنع

المؤسسات من تأدية مهامها ,وكذا ثقافة الالمشاركة حيث تواجه تنظيمات المجتمع المدني ثقافة لا تشجع على المشاركة ,وهذا ما لا يساعدها في أداء عملها بصفة جيدة.

– تهميش الكفاءات والتوظيف العشوائي داخل البلدية

وجدت البلدية نفسها أمام التوظيف الجماعي الواسع لسد الفراغ ,وإكمال عدد الموظفين بعفوية و دون تخطيط مسبق مما أدى إلى انعكاسات وأهمها تراجع الوضعية التنموية, ارتفاع نفقات التوظيف , مما يؤثر سلبا على الوضعية التنموية للجماعات المحلية بصفة عامة.

وكذا تدني الخدمة المقدمة من طرف الموظفين بسبب التوجيه الخاطئ والتوظيف بالوساطة والمحسوبية

بغض النظر على مستواهم التعليمي تخصصاتهم الدراسية .

– نقص وعي المواطن وجهله بحقوقه

وهذا من بين الأسباب التي أدت لتفاقم الوضع, وتباين الآراء بين الخبراء والمواطنين , حيث تفتقر البلدية إلى حملات التوعية, والتعامل بين المواطن وهذه المؤسسة , فتراجع الوعي لدى المواطن ومدى إدراكه لحقوقه يجعل من نظرته سلبية اتجاه الإدارة العمومية , كما يزيد من بناء المسافة بينه وبين الادارة وهذا ما يجعل من الخبراء يهمشون أراء المواطنين .

– لامبالاة أعضاء المجلس الشعبي البلدي حيث يعتبرون البلدية ملك لهم.

يمكن تصنيف هذا السبب رئيسي بالدرجة الأولى , حيث يقترع المواطنين ممثليهم داخل المجالس البلدية

ليكونوا همزة وصل بين الإدارة والمواطن , إلا أن هذا المنصب يستغل لأغراض شخصية من طرف رؤساء المجالس .

3– ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن

وتتجسد فيما يلي :

[1] محمد سعدي ,نفس المصدر السابق, صفحة 56

3-1 غياب الإعلام

نلاحظ من خلال الواقع غياب الإعلام سواء من طرف التلفزة, الراديو , الصحافة المكتوبة, مما جعل المواطن في عزلة دائمة بما يدور داخل ادارة الجماعات المحلية .

إن النشاط والحركية على المستوى المحلي تبرزه العلاقة بين الإدارة والمواطن , خاصة الثقة المتبادلة بين الموظف أو المسير والمواطن , وخاصة إذا تعامل المسير أو الموظف بشفافية عند معالجة ملف أو تقديم خدمة للمواطن[1] ,

لكن نحن نعيش اليوم العكس في ظل جهل المواطن بحقوقه وتهرب الموظف والمسير و تقديم الأعذار لتجنب تقديم المعلومة.

كما تتعرض عملية الإعلام لعدة تعقيدات على رأسها اللغة المعقدة التي يصعب فهمها من قبل المواطن البسيط, وكذا عدم تحديد شخص مناسب لإعلام المواطنين, مما يجعل هذا الأخير يجهل حتى الشخص الذي يتصل به. مع الإشارة أيضا إلى فئة الأميين التي تعتبر حاجز للاتصال الجيد بين الإدارة و المواطن. [2]

3-2 تراجع في الخدمات

إن الغرض من إنشاء البلدية أو مختلف المؤسسات الأخرى , بالدرجة الأولى هو تقديم خدمات للمواطنين حيث نلاحظ أن الموظف والمسير عند تعامله مع المواطن ,او إجابته على تساؤل ,أو تقديم خدمة حتى وان كانت استخراج وثيقة ما, يرى بأنه قد أدى خدمة لذلك المواطن البسيط مجانا وذلك في ظل غياب اللباقة في الكلام و تدني أسلوب التعامل مع المواطنين

أيضا يمكن استنتاج هذا الوضع من خلال ملاحظة القاعة والمرافق المخصصة للاستقبال التي تعاني من النقائص في مختلف التجهيزات وغياب التكييف وحتى نقص في كراسي الانتظار[3]

لذلك فمن الواجب الاهتمام بالجانب السيكولوجي والاجتماعي للمواطن , ورفع مستوى الخدمة بغض النظر على الأجر الزهيد الموجه لموظفي البلدية.

[1] محمد سعدي, نفس المصدر السابق , صفحة 60
[2] محمد سعدي , نفس المصدر السابق , صفحة 60
[3] محمد سعدي, نفس المصدر السابق , صفحة 60

3-3 نقص في استخدام الوسائل الحديثة

يلاحظ نقص كبير في استخدام الوسائل الحديثة , بغرض تسيير الشؤون المحلية بكفاءة اكبر , فبالرغم من عصرنة البلديات وإدخال الإعلام الآلي إليها إلا أن غياب التكوين من جهة , وعدم استعداد الموظفين من جهة أخرى حال دون نجاح العملية , فهذه الوسائل الحديثة تهدف إلى إدراج الإعلام الآلي من اجل تسيير أكثر فعالية للشؤون المحلية, تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين , وكذا الحصول على المعلومة والخدمة في وقتها المحدد[1].

[1] محمد سعدي, نفس المصدر السابق, صفحة 61

الحلول والاقتراحات

تمهيد

بعد عرضنا لأهم المعيقات التي تقف عقبة أمام تعزيز مبادئ الحكامة داخل بلدية ميلة , والتي اختلفت بين ما هو سياسي , قانوني ,اجتماعي سنسعى من خلال هذه النص إلى تقديم جملة من الحلول والمقترحات التي من شانها الحد من اثر هذه المعيقات بأبعادها المختلفة وبالتعاون بين المواطن والمسيرين على الخصوص.

1- الآليات السياسية والاجتماعية

هناك العديد من الأدوات السياسية والاجتماعية التي من شانها تطوير معايير الحكامة انطلاقا من التكريس الفعلي للامركزية , باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تضمن استقلالية البلدية [1]

وكذا العمل على التنشئة الاجتماعية والسياسية على مبادئ تحمل المسؤولية و الاهتمام المبكر عن طريق الادراكات السياسية و المدنية لدى أفراد المجتمع المحلي

خلق مناهج تربوية لتدعيم الديمقراطية , التسامح , الأخوة , والمواطنة

2- تفعيل مبدأ التشاركية

وتنقسم هذه الإجراءات بين ماهو خاص بالموظفين وبين ماهو خاص بالمجتمع المدني .

ا- الإجراءات الخاصة بالموظفين والحكومات الوطنية

تهيئة بيئة قانونية مشجعة لتأسيس وتطوير عمل المنظمات والجمعيات ,عن طريق تسهيل إجراءات التأسيس . مراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن .[2]

وضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها وعدم تقييد حريتها في العمل ضمن الإطار القانوني

إقامة علاقة ايجابية تكاملية مبنية على أساس المشاركة الفعالة , والحوار الايجابي , التعاون, التنسيق , التشاور بين المواطن و الموظف لتطوير العلاقة بين هذه الأخيرة وبين كافة فئات المجتمع

تخصيص ميزانية لجمعيات الأحياء لتمكنها من القيام بنشاطاتها.

[1] محمد سعدي , نفس المصدر السابق , صفحة 66-67
[2] محمد سعدي , نفس المصدر السابق صفحة 67

اطلاع منظمات المجتمع المدني على المشاريع المنجزة وميزانيتها لتعزيز الشفافية

إنشاء هيئة لمراقبة أعمال ومشاريع البلدية, وتعزيز التشاور بين الطرفان واللذان يمثلان المواطنين والبلدية

إعادة النظر في رواتب موظفي البلدية لإبطال هذه الذريعة وتحفيزهم على العمل.

ب- الإجراءات الخاصة بالمواطنين

- العمل على إنشاء شبكات اتصال بين الجمعيات ,و أعضاء المجلس الشعبي البلدي , بهدف تبادل الأفكار والخبرات وتنمية القدرات , ووضع أولويات المجتمع في جدول أعمال البلدية

- تشجيع الحوار الايجابي وتعزيز الثقة المتبادلة بين الموظفين والمواطن

- حث الحكومة على عدم التميز, والتحيز, وتطبيق نفس المعايير عند التعامل مع أفراد المجتمع

- العمل على بناء القدرات الايجابية , من خلال التدريب والتأهيل ونشر الوعي وذلك بتطوير استراتيجيات التفاوض والتنسيق [1]

- تشجيع فئة الشباب على المشاركة في جمعيات الأحياء ,وكذا في المجلس الشعبي البلدي

- بناء قاعد بيانات, ضمن بوابات الكترونية مفتوحة للجميع, وفق قواعد الديمقراطية لتبادل الأفكار والآراء

- الإسهام في تأسيس إعلام حر حيث انه من الفواعل الأساسية المساهمة في بناء المجالات المحلية الرشيدة وذلك نظرا لأهميتها في المشاركة في دعم آليات الحكم الراشد وعلى رأسها الشفافية و المساءلة كما تساهم في الكشف عن قضايا الفساد , مكافحته ومحاربته[2]

- تثمين العمل الجمعوي وذلك بالانخراط فيه ,وتشجيعه عبر وسائل الإعلام , عن طريق برامج تعني بالمشاركة في الجمعيات و تشجع الانخراط بها.

[1] محمد سعدي نفس المصدر السابق صفحة 68
[2] محمد سعدي , نفس المصدر السابق , صفحة 69

3- توجيهات أساسية لتحسين الحوكمة **داخل مدينة ميلة**

هناك عدة اكراهات وصعوبات لها علاقة باختلال الحوكمة وتحول دون تطبيقها وكذا تمنع الاستفادة من الانفتاح والعولمة . وفي هذا الصدد يتعين أن تطور مقومات النزاهة والشفافية والمسؤولية من خلال توجيهات أساسية تتجلى في مبادئ تنظيمية وأهمها :

– حكم القانون : حيث يجب تطبيق القانون على الجميع والاستفادة من امتيازاته دون تحيز , وكذا اجتناب كل ما يعاقب عليه بشكل عادل أمام كل سكان البلدية

–المشاركة المباشرة والغير مباشرة: وتكون إما بالحضور الشخصي أو عن طريق اختيار ممثلين لهم داخل المجالس البلدية بكل شفافية, حيث يشعر المواطن بالانتماء الفعلي للدولة وتتغير نظرته بعد تقدير جهود وقدرات الإدارة العمومية وبذلك يتم القضاء على انعدام الثقة بين الطرفين.

– الشفافية في التعامل: وتكون عن طريق توفير الحرية في الوصول للمعلومات عبر فتح المؤسسات, حيث تكون جل أعمال الإدارة في متناول المواطن وخاصة فيما يخص الميزانية الموجهة للبلدية سنويا.

– المساءلة: وتتجلى في إتباع من لهم مصلحة من المواطنين وكسب ثقتهم عن طريق ربط المسؤولية بالمحاسبة ومعاقبة من يقصر أو يتقانى في أداء واجبه.

– تجديد مقاربات التخطيط كأداة فعالة الحوكمة الجيدة : من خلال النهوض بثقافة المسؤولية وتقييم البرامج والمشاريع والاعتماد على آليات إستراتيجية والمعرفة المعمقة بالمجتمع

–عقلنة وتفاعلية نظام اتخاذ القرارات : من خلال توجيه الجهود نحو توفير شروط أوسع للشفافية بالنسبة للفواعل السياسية , الاجتماعية , الاقتصادية.

– تعزيز نزاهة واستقلالية وفعالية الجهاز القضائي

– تطوير السياسة ألامركزية: وذلك لتوسيع نطاق ممارسة الديمقراطية

–مكافحة الفساد: عن طريق تضافر الجهود من اجل مشاركة جميع الفعاليات من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والتي تتركز أساسا على إنشاء منظومة للنزاهة تتولى ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة في القطاع العام والخاص.

خلاصة الفصل

تسعى ولاية ميلة كغيرها من باقي ولايات الوطن , إلى ترقية الشؤون الداخلية داخل البلدية من خلال ترقية الخدمات والمعاملات في جميع المجالات, من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية , الوساطة , المحسوبة .....وغيرها من المبادئ وذلك بالاعتماد على مبادئ الحكامة .

أما من الناحية الواقعية فان تحقيق ذلك يصطدم بمجموعة من المعيقات , التي تحول دون تطبيق أسس الحكامة الجيدة أو عرقلتها , مما يتطلب ضرورة البحث عن حلول جدية لمعالجتها واستئصال المشكل من جذوره

ولكي تنجح البلدية في مبتغاها والذي يتمثل في القضاء على المعيقات المتعددة الأبعاد , صار لزاما عليها أن تتبنى نهج إصلاحي متعدد المداخل , والذي بدوره يؤسس نظام لا مركزي قوي , يمتلك كل مقومات النجاح يرتكز على مبادئ الحكامة كالشفافية في التسيير , حيث يقبل المسؤول المساءلة , والموظف ينضبط بمواقيت عمله , وكذا العدالة والمساواة في تقديم الخدمة لجميع فئات المجتمع.

الخاتمة العامة

لقد أصبح موضوع الحكامة من أهم الموضوعات المطروحة حاليا على الصعيدين العالمي والإقليمي , لذلك استهدفت هذه الدراسة تحليل ومناقشة مدى تطبيق معايير الحكامة بالإسقاط المباشر على مدينة ميلة بالإضافة للتطرق إلى أهمية تطبيقها وأهدافها , أما في نهاية الدراسة ارتأينا إلى تقدم مجموعة من الاقتراحات لتفعيل الحكامة الجيدة بالبلدية وقد توصلنا إلى :

– لا يمكن الاعتماد على النصوص التشريعية الحالية لتفعيل الحوكمة بل يجب إعادة النظر حتى تكون سهلة التطبيق , واضحة , ولا تحتمل التفسير والازدواجية

– فتح فضاء لتفعيل دور تنظيمات المجتمع المدني وتفعيل مشاركتها لقرارات وشؤون البلدية و إصدار قوانين تتبنى موضوع التكامل الحقيقي والتعاون , والمشاركة بين المجتمع المدني والدولة .

– توسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات, وترتيب دورات تكوينية للموظفين والمستخدمين للارتقاء بأدائهم.

– الإصغاء لكل شرائح المجتمع , وإعادة النظر في توجيه الكفاءات والأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي عند التوظيف .

– تدريب وتكوين العنصر البشري لاستخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجية

–تشجيع المؤهلات والكفاءات على حساب الجنسين

– التخطيط للمشاريع والبرامج المتعلقة بالمجتمع المحلي لابد ان يكون على المستوى المحلي بإشراك قادة رؤوس المجالس المحلية المنتخبة , لأنهم أدرى باحتياجاتهم .

– نشر الوعي السياسي والانتخابي لدى المواطنين

– تكريس مبدأ المشاركة على المستوى المحلي

– تشجيع عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتقرب أعضاء المجلس البلدي من المواطن وكل هذا في ظل تأسيس هيئة مستقلة مراقبة , تعمل على الرقابة على انجازات المجلس البلدي وتوطد العلاقة بينه وبين المواطن عن طريق نشر الوعي , تحفز على المشاركة ,وتطلع المواطن على حقوقه التي منحها له الدستور الجزائري.

المراجع

ا- الكتب

- الكاتب عبد العزيز غوردو : كتاب الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي، لندن، إصدارات إي- كتب، 2015

ب -الرسائل الجامعية

-زاوي أحمد صادق :الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر ،أطروحة دكتورة، ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2016-2017

- اسلام بدوي -محمود الداعور:مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية ، رسالة .ماجستير ،جامعة الخليل ، فلسطين ، 2008

- لمير عبد القادر: الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية ، وهران -2013- 2014

- محمد سعدي : متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف .- المسيلة 2016-2017

- مستورة هالة عزاز زهراء: دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني في اشراك المواطن لتسير ، مذكرة الماستر ،معهد تسير مخطط شغل الارض04 الفضاءات العمومية الحضرية بلدية الخروب - التقنيات الحضرية ،جامعة قسنطينة 03- 2015-2016

- بوالداد عبد الحق: التحسين الحضري في مركز مدينة ميلة ، مذكرة ماستر ، معهد تسيير التقنيات .الحضرية، جامعة بن مهدي ، ام البواقي 2015-2016

- غيشي لبنى، عريجي حميمة : تحسين الخدمات الإدارية في مدينة ميلة "حالة بمدية ميلة، مذكرة ماستر ،معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسنطينة 3 صالح بوبنيدر 2014 / 2015

-جيلاني حنان: الحكم كآلية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر ، مذكرة ماستر كلية الحقوق، جامعة المسيلة 2013-2014

-عيسو أمنة :الحكامة المحلية وإصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد لبلدية الجديد 10-11 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، المسيلة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف – المسيلة 2016-2017

-فؤاد الشرفاوي ،إدريس والحاج- حسن بوزياني: مؤسسة الحكامة الجيدة في المرافق العامة، مذكرة ماستر، جامعة مولاي اسماعيل، المغرب ،2017 - 2018

ج - المواقع الالكترونية

- الكاتب نجيم مزيان : مفهوم الحكامة في فكر برنامج الامم المتحدة الانمائي ، متوفر في الأنترنت على الموقع ،

www.nadorcity.com تاريخ الزيارة جانفي 2019

- مهند العزاوي: الحوكمة منهج قيادة متطور، مركز صقر للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، متوفر في الأنترنت على الموقع ،

www. tanmia. Com تاريخ الزيارة جانفي 2019

-الموقع ، www.marefa.org تاريخ الزيارة ، تاريخ الزيارة الموقع19-2-2019 ،

-الكاتب موحجير :معلومات حول الحكامة ، متوفر في الانترنث على الموقع

www. tanmia. Com، تاريخ الزيارة جانفي 2019

الموقع www.droit-dz.com تاريخ الزيارة 1جويلية على الساعة 15:00

-الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السنةالجامعية2018/ 2019 جامعة"صالح بوبنيدر"قسطينة03

معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة بحث علمي حول مدى تطبيق معايير الحكامة بالبلدية

استمارة خاصة بمسيري بلدية ميلة

الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

2 العمر:

من 25 الى 35 سنة ☐ من 36 الى 45 سنة ☐ من 46 الى 55 سنة ☐

اكثر من 55 سنة ☐

3-المؤهل العلمي:

ابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐ الجامعي ☐ أخر ☐

4- عدد سنوات العمل في مجالس البلدية :

من سنة -5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من10-15 سنة ☐

من15-20 سنة ☐ اكثر من 20 سنة ☐

1/ معيار المساءلة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	نعم	لا	بدون اجابة
01	تلتزم البلدية بتقديم معلومات مفصلة وواضحة عن أي استفسار موجه لها.			
02	يلتزم رئيس المجلس البلدي بتقديم بيانات الذمة المالية الخاصة لدى الهيئة المكلفة بذلك			
03	تطبق الرقابة على اعمال المجلس البلدي من قبل الهيئة المختصة			
04	يوجد في البلدية وصف كامل ومحدد لكل وظيفة			

2/ معيار الشفافية

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
01	تنشر البلدية قراراتها بالوسائل الإعلامية المتاحة لها امام الرأي العام					
02	هل يعمل الموظفون ببلدية ميلة على ضمان حق المواطن في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالأعمال والمشاريع التي تقوم بها البلدية.					

03	يوجد للبلدية صفحة إلكترونية، عن نشاطات البلدية، منشورة على شبكة الإنترنت					
04	تنشر البلدية تقرير سنوي عن المشاريع المنجزة.					
05	يتم نشر الميزانية السنوية للبلدية في وسائل الإعلام المحلية ليطلع عليها عليها المواطنين و كل جهة يهمها ذلك.					

3/ معيارالعدالة والمساواة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	يتم الإعلان عن الوظائف المتوفرة في البلدية في وسائل الإعلام المحلية					
02	تتعامل لجنة الفرز المخصصة لطلبات التوظيف المقدمة للبلدية، بعدالة					
03	لا يشارك موظفي البلدية في . إجراءات التعيين لأحد أقاربهم المباشرين وغير المباشرين المرشح للوظيفة					
04	يوجد في البلدية ترتيبات خاصة					

	للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.					
05	تأخذ البلدية بعين الاعتبار الفئات العمرية المختلفة فيما تقدمه من خدمات					

4/ معيار المشاركة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	يعرض المجلس البلدي إنجازاته أمام . مختلف المديريات و امام المجتمع المدني					
02	يسعى المجلس الشعبي البلدي إلى الحصول على رضا الجمهور المواطنين من خلال الاصغاء الى متطلباته وتجسيدها ميدانيا					
03	يقوم المجلس البلدي بفتح أبوابه أمام المواطنين لحضور مداولات المجلس					
04	يتبنى رئيس المجلس البلدي سياسة الباب المفتوح مع المواطنين.					
05	يشارك رؤساء المكاتب في رسم سياسات العمل في البلدية.					

5/ معيار النزاهة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	تعمل البلدية وفق مرجعية عمل قانونية في تقديمها الخدمات للمواطنين					
02	يتم استخدام ممتلكات البلدية . في تحقيق أغراض غير رسمية					
03	ترتبط المكافآت والترقيات في . البلدية بنتائج تقييمها للموظفين					
04	تتقيد البلدية بنظام مكتوب . فيما يخص المشتريات					
05	المجلس البلدي يعقد مداولات دورية منتظمة ومعلن عنها للمجتمع المحلي من خلال عرض تواريخ انعقادها في اماكن عمومية					

المصدر: مذكرة من المغرب+عمل الطلبة

ماهي المشاكل التي تعانون منها و ترى انها تعيق التنمية المحلية للبلدية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

ما هي اقتراحاتكم من أجل تجسيد معايير الحكامة في تسيير شؤون البلدية؟

.....

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

السنةالجامعية2019/2018جامعة"صالح بوبنيدر"قسطينة03

معهد تسيير التقنيات الحضرية

استمارة بحث علمي حول مدى تطبيق معايير الحكامة بالبلدية

استمارة خاصةبمواطني بلدية ميلة

1 الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

2 العمر:

من 25 الى 35 سنة ☐ من 36 الى 45 سنة ☐ من46 الى 55 سنة ☐

اكثر من 55 سنة ☐

3-المؤهل العلمي :

ابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐ الجامعي ☐ أخر ☐

1/ معيار المساءلة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	نعم	لا	بدون اجابة

01	تلتزم البلدية بتقديم معلومات مفصلة وواضحة عن أي استفسار موجه لها.			
02	يوجد في البلدية سجل خاص بتسجيل شكاوي المواطنين ومقترحاتهم			
03	توجد رقابة داخل البلدية تحرص على السير الحسن لامور البلدية			

2/ **معيار الشفافية**

الرقم	**المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة**	موافق بشدة	موافق	متحفظ	معارض	معارض بشدة
01	تنشر البلدية قراراتها بالوسائل الإعلامية المتاحة لها امام الرأي العام					
02	المواطن له حق في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمشاريع بالبلدية و المشاركة في التخطيط لها					
03	يوجد للبلدية صفحة إلكترونية، عن نشاطات البلدية، منشورة على شبكة الإنترنت					
04	تنشر البلدية تقرير سنوي عن المشاريع المنجزة في اماكن تتيح للمواطن رؤيتها					
05	يتم نشر الميزانية السنوية للبلدية في وسائل الإعلام المحلية وفي مقر البلدية ليطلع عليها المواطنين و كل جهة يهمها ذلك					

3/ معيارالعدالة والمساواة

الرقم	**المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة**	موافق	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	يتم الإعلان عن الوظائف المتوفرة في البلديةبالطريقة التي ينص عليها القانون					

02	النجاح في التوظيف داخل البلدية يكون حسب المؤهلات و بدون اي وساطة					
03	يوجد في البلدية ترتيبات خاصة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة					
04	تأخذ البلدية بعين الاعتبار الفئات العمرية المختلفة فيما تقدمه من خدمات					
05	توفر البلدية الخدمات المختلفة لمواطنيها حسب الاولويات و فق مبدأ العدالة في الحصول على الحقوق					
06	يتم استقبال المواطنين لتقديم شكاويهم و طرح انشغالاتهم في الايام المخصصة لذلك دون محاباة او محسوبية					

4/ معيار المشاركة

الرقم	**المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة**	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	يعرض المجلس البلدي إنجازاته امام المجتمع المدني					
02	يسعى المجلس الشعبي البلدي إلى الحصول على رضا الجمهور المواطنين من خلال الاصغاء الى متطلباته وتجسيدها ميدانيا					
03	يقوم المجلس البلدي بفتح أبوابه أمام المواطنين لحضور مداولات المجلس					
04	يصغي رئيس المجلس الشعبي البلدي لمشاكل المواطنين					
05	يتم اشراك لجان الاحياء في عملية التخطيط للمشاريع و إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بأحيائهم					

5/ معيار النزاهة

الرقم	المؤشرات السلوكية الدالة على تطبيق معايير الحكامة	موافق بشدة	موافق	لا رأي	معارض	معارض بشدة
01	تقدم الخدمات للمواطن في اطار قانوني					
02	ممتلكات البلدية محمية وتستعمل فقط في اطار العمل					
03	تعرض البلدية مشترياتها كتابيا ليطلع عليها المواطن					
04	تعرض البلدية تواريخ المداولات ليتمكن المواطن من الحضور					

ماهي المشاكل التي تعانون منها و ترى انها تعيق التنمية المحلية للبلدية ؟

.....

.....

.....

ما هي اقتراحاتكم من أجل تجسيد الحكامة في تسيير شؤون البلدية ؟

.....

.....

.....

الملخص

سعينا من خلال هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة بمدينة ميلة بالاعتماد على خمسة مؤشرات تعتبر الأكثر تداول بين الدول وهم على التوالي : المساءلة , الشفافية , العدالة والمساواة , المشاركة , النزاهة مستعينين بآراء سكان بلدية ميلة وكذا خمسة خبراء لهم ذراية أكثر في هذا المجال.

وبعد معالجة المعطيات واستنباط معيقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمعايير الحوكمة بالبلدية حاولنا جاهدين اقتراح ما يناسب من حلول لتحقيق التطبيق الكلي لمعايير الحوكمة الجيدة وإخراجها من البعد النظري

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة – المساءلة – الشفافية – النزاهة – العدالة والمساواة– المشاركة – ميلة .

Résumé

A travers cette étude, nous avons cherché a déterminer l’applicabilité des normes de la bonne gouvernance dans la ville de Mila.

Sur la base de cinq indicateurs qui sont considérés comme les plus largement négociés entre les pays , respectivement: la responsabilité , la transparence, la justice et l’égalité , la participation , et l’intégrité, en prenant en considération le point de vue des habitants de la municipalité de Mila . en plus de cinq gestionnaire qui sont mieux informés dans le domaine.

Et après le traitement des données et la définition des obstacles qui empêche l’application total des normes de la gouvernance municipale, nous nous somme efforcé de proposé des solutions pour parvenir a la mise en œuvre total des nouvelles normes de la gouvernance, et de les retirer de la dimension théorique.

Les mots clés :

La gouvernance – la responsabilité - la transparence- la justice et l’égalité- la participation - et l’intégrité –Mila